



مذكرة

لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان

التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية-الجزائر نموذجاً-

الشعبة

الحقوق

التخصص

علم الجريمة

تحت إشراف الأستاذ (ة) :

هزيل جلول

من إعداد الطالب (ة) :

ديلمي محمد وليد

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الصفة	المؤسسة
شرارة فيصل	رئيسا	جامعة وهران 01
هزيل جلول	مشرفا	جامعة وهران 01
العربي شحط امينة	مناقشا	جامعة وهران 01

السنة الجامعية: 2025 / 2026



إذا حكمتم بين الناس

ان تحكموا بالعدل.

اهداء

إلى من كان لهما الفضل الكبير في وصولي إلى هذه المرحلة،

إلى من غرسا فيا حب العلم والعمل

إلى أبي رحمه الله وإلى أمي الغالية.

إلى من شاركوني دروب الحياة بجلوها ومرها، إلى إخوتي

وأخواتي وكل أفراد عائلتي.

إلى كل من دعمني وشجعني، إلى أصدقائي وزملائي.

إلى كل من كان لنا منارة نهتدي بها في درب العلم

إلى أساتذتي الكرام.

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد ﷺ

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير للأستاذ هزيل جلول على نصائحه

القيمة ومرافقته لي طوال فترة إعداد المذكرة، كما اشكر السادة أعضاء

لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول قراءة هذا العمل وتقييمه، كما اشكر كل

أساتذة وموظفي معهد علم الإجرام على رأسهم الأستاذة بلوط سماح على

كل مقدموه لنا من تسهيلات.

قائمة بأهم المختصرات

ق.الاج.ج: قانون الإجراءات الجزائية.

/ق.الاج.م.ا: قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ق.ع.ع: قانون عصنة العدالة.

ق.ع: قانون العقوبات.

ق.ت.س.و.ا.الاد.الاج.ل: قانون تنظيم السجون وعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.

ق.ق.ع.ت.ت.ا: قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني.

ج.ر: جريدة رسمية.

ص: صفحة.

ق: قانون.

المقدمة

المقدمة

يعتبر مرفق القضاء أحد المرافق السيادية التي تمثل سلطة الدولة ، بحيث تسعى من خلال أحكامه التي تصدر بإسم الشعب الجزائري على إقامة العدل بين المواطنين، وحماية الحقوق وإقتصاصها، ففي الجزائر يوضع تحت إشراف وزارة العدل، التي لا تدخر جهدا في سبيل تطويره وتحسينه لتسهيل حيات الأفراد والتواكب مع التطورات الرقمية و التكنولوجيا و تماشي مع المعايير الدولية ، ففي العصر الحالي ونتيجة للخطوات الكبيرة التي قطعتها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، صار العالم وكأنه قرية كونية صغيرة ، مما فرض على دول إدراج تقنيات و الوسائل التكنولوجية في مختلف منظوماتها لتحقيق رفاه مواطنيها و للإندماج مع باقي دول الأخرى ، وباعتبار أن التقدم العلمي مس جميع نواحي الحياة سارعت وزارة العدل لتسخيره لخدمة قطاع العدالة فظهرت عدة نقلات نوعية تتعلق بتحسين جودة الخدمات القضائية من خلال الرقمنة أو الإدارة الإلكترونية و التوقيع و التصديق الإلكترونيين المنظم بموجب القانون رقم 04.15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015 و التقاضي الإلكتروني وفي هذا الصدد أصدرت القانون 03.15 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 01 من فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة حيث عد حجر الأساس و اللبنة الأولى أو الشريعة العامة لنظام التقاضي الإلكتروني.

تبنت الجزائر نظام التقاضي الإلكتروني بجانبه المدني و الجزائي، و كون أن القاعدة القانونية قاعدة سلوك إجتماعي وكون أن المجتمع قد تغير بفعل التطور الحاصل ، وانتقل من العالم المادي الملموس إلى العالم الافتراضي الإلكتروني بحيث صار يفضل ان تجرى المعاملات بطريقة الكترونية ،وهنا ظهر التقاضي الإلكتروني أو التقاضي عن بعد بحلة جديدة كبديل عن التقاضي الكلاسيكي، حيث أنشأت المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل التي ساهمت في انتشار مظاهر التقاضي الإلكتروني،و نذكر

منها على سبيل المثال المحادثات المرئية عن بعد التي تعتبر نواة وتجسيد للتقاضي الإلكتروني و الدفع الإلكتروني و التسجيل الإلكتروني للدعوى أو الشكوى و تصديق الإلكتروني خاص بوثائق الوزارة، حيث أن للتقاضي الإلكتروني إيجابيات تساعد في تحسين وتسهيل حياة المواطنين بحيث يوفر نظام التقاضي الإلكتروني الوقت باختصار الإجراءات وتسريعها وإتاحة نظام تقاضي طوال الوقت و كذلك الجهد من خلال تقليص ضرورة التنقل إلى مختلف الجهات القضائية و المال من خلال تقليل المصاريف والأتعاب، وله جانب سلبي إذ رأى بعض الفقه أن التقاضي الإلكتروني يمس بروح القانون ويخرق ضمانات المحاكمة العادلة وبالتالي يمس حقوق الأفراد خصوصا في الجانب الجزائي إذ تكون حرية الفرد بل وحتى حياته على المحك.

بالرغم من صدور التقاضي الإلكتروني سنة 2015 بموجب القانون 03.15 غير ان استعماله لم يتم سوى لمرات محدودة، الا ان حلت ازمة الوباء الصحي العالمي كورونا سنة 2020 التي فرضت استمرار العمل القضائي عن بعد لحفظ الصحة العامة ، حيث صدر في هذا الصدد المرسوم التنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته ، وكذلك المذكرة رقم 001/و.ع.ح.ا المؤرخة في 16 مارس الخاصة بالوقاية من انتشار فيروس كورونا و التي تم تمديد العمل بالتدابير المحددة فيها الى غاية 15 ابريل 2020 بموجب المذكرة الوزارية رقم 0004/و.ع.ح.ا/20 المؤرخة في 31 مارس 2020 .

التقاضي الإلكتروني يقوم على رقمنة المنظومة القضائية بربطها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بحيث يعتمد على استبدال التعاملات الورقية بأخرى الكترونية بحيث تبرم المعاملات من خلال وسائط الالكترونية وتثبت من خلال توقيع وتصديق الإلكتروني وفق ق.04.15.

كرس المشرع الجزائري التحول الرقمي من التقاضي التقليدي الى التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية في قانون الإجراءات الجزائية الجديد 14.25، حيث نص على العديد من الاحكام المستحدثة التي تصب في سياقه مثل التلقي الالكتروني للشكوى والتبليغ الالكتروني، الإثبات الالكتروني الخ.

الهدف من البحث في الموضوع يكمل الهدف من البحث في الموضوع التعريف بنظام التقاضي الالكتروني وابرار مدى التحول الرقمي في التقاضي في المادة الجزائية، بإظهار مختلف تطبيقات التقاضي الالكتروني في الدعوى العمومية، وكونه موضوع ساعة، وكذلك بهدف ايجاد الثغرات والفرغات القانونية، ومعرفة مدى مواكبة الجزائر لتقدم العلمي والتكنولوجي، وعلاوة على ذلك معرفة مدى فعاليته وعيوبه واهم الانتقادات الموجهة إليه، وهل هو حقا بديل للتقاضي التقليدي اي مستقبل مرفق القضاء. اتبعنا في معالجة هذا الموضوع على ثلاث مناهج نظرا لعمومتيه وتشعبه تتمثل في:

- **المنهج الوصفي:** للوصف الدقيق لكل ما يصب في مجال التقاضي الالكتروني من مختلف المراجع والربط بينها.
- **المنهج التحليلي:** من خلال تحليل المواد القانونية والنصوص التنظيمية واستقراءها بغية دراسة تطبيق التقاضي الالكتروني.
- **المنهج المقارن** كمنهج ثانوي: حيث ثم التطرق إلى التقاضي الالكتروني لدى التشريعات المقارنة مثلا: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل الخ...

أسباب اختيار الموضوع

- **أسباب موضوعية** سير المشرع بخطة متسارعة نحو التقاضي الالكتروني، حادثة موضوع التقاضي الالكتروني، الإشكالات المرتبطة بالتقاضي الالكتروني، مدى أهمية الموضوع لارتباطه بالمحاكمة العادلة، صدور قانون الإجراءات الجزائية الذي كرس التحول الرقمي أي تقاضي الالكتروني.

طرح الإشكالية

نظرا لمدة أهمية التقاضي الالكتروني في تيسير الحياة القضائية وفي ظل التحول المتسارع نحو التقاضي الالكتروني نطرح الاشكالية التالية:

هل وفق المشرع الجزائري في تبنيه تقاضى الالكترونى فى المادة الجزائية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية النقاط التالية:

■ ما هو التقاضى الالكترونى؟

هل اخذ به المشرع في كل مراحل دعوى العمومية؟

ارتأينا ان نجيب على هذه الاشكالية وفق خطة ثنائية، تتكون من مقدمة تتضمن تمهيدا عاما حول الموضوع وفصلين، حيث يخصص الفصل الاول الاطار المفاهيمي للتقاضي الالكتروني، ويتضمن مطلبين يتعلق المطلب الاول بمفهوم التقاضي الالكتروني ،حيث ينقسم الى فرعين الفرع الاول نتطرق فيه لتعريف وخصائص التقاضي الالكتروني، اما الفرع الثاني لمتطلبات التقاضي الالكتروني، اما المطلب الثاني لشروط و انواع التقاضي الالكتروني الفرع الاول نتطرق فيه لشروط التقاضي الالكتروني اما الفرع الثاني لأنواع التقاضي الالكتروني، اما المبحث الثاني نخصصه لتقييم التقاضي الالكتروني

فنبين مميزات التقاضي الالكتروني في المطلب الاول الفرع الاول مميزات التقاضي الالكتروني بالنسبة للأطراف و الفرع الثاني مميزات التقاضي الالكتروني بالنسبة لمرفق القضاء، اما المطلب الثاني فنتطرق فيه لعيوب التقاضي الالكتروني الفرع الاول عيوب التقاضي الالكتروني بالنسبة للأطراف الفرع الثاني عيوب التقاضي الالكتروني بالنسبة لمرفق القضاء، اما الفصل الثاني فنتخصص في الموضوع لندرس تطبيقات التقاضي الالكتروني في التشريع الجزائري، ففي المبحث الاول نتطرق فيه الى تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة (التحقيق الابتدائي) الفرع الاول تطبيقات التقاضي الالكتروني امام الضبطية القضائية الفرع الثاني امام النيابة العامة، اما المطلب الثاني نتطرق الى تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة التحقيق القضائي الفرع الاول امام قاضي تحقيق وغرفة الاتهام، اما الفرع الثاني بطلان إجراءات التحقيق القضائي، اما المبحث الثاني فنتطرق فيه الى تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة، ففي المطلب الاول نتطرق لتطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة الفرع الاول المحاكمة عن بعد (المحاكمة الالكترونية) الفرع الثاني المراقبة الالكترونية، اما المطلب الثاني نتطرق فيه لإجراءات المحاكمة الالكترونية و(الفرع الاول) لإشكاليات المرتبطة بها (الفرع الثاني) ، ثم نختم المذكرة بذكر ما توصلنا اليه من نتائج وابرار اهم توصيات في الخاتمة.

خطة البحث

- المقدمة
- الفصل الاول الإطار المفاهيمي للتقاضي الالكتروني.
- المبحث الاول ماهية التقاضي الالكتروني
- المبحث الثاني تقييم التقاضي الالكتروني.
- الفصل الثاني تطبيقات التقاضي الالكتروني في التشريع الجزائري.

- المبحث الاول تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة والتحقيق.
- المبحث الثاني تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة.
- الخاتمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني

أسفر التطور الرقمي والتكنولوجي عن ميلاد عدة مفاهيم جديدة، مست جميع نواحي الحياة السياسية الاقتصادية الخ... بل حتى القضائية، فمثلا على صعيد سياسي تمت رقمنة جل وثائق الحالة المدنية، وعلى صعيد الاقتصادي، ظهرت التجارة الإلكترونية وعلى المستوى القضائي، ظهرت آلية جديدة تعرف بالتقاضي الإلكتروني، بحيث تغير العالم إلى عالم رقمي افتراضي، بفضل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال¹.

سعى إلى تقنين التطور الرقمي في قطاع العدالة، وضع المشرع الجزائري حجر الأساس، بموجب القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة، بهدف الرقي بقطاع العدالة للمعايير الدولية وتحسين مستوى الخدمة العمومية، لمرتاد المرفق، حيث طورت إجراءات وتطبيقات ومواقع، لتأمين السير الحسن للخدمات الرقمية، التي يعد التقاضي الإلكتروني أبرزها².

أول ظهور لتقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، كان سنة 2015، تحت عنوان استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية، في الفصل الرابع من القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 الموافق ل 1 فبراير 2015 المواد 16.15.14، حيث تنبأه المشرع الجزائري في الجانب الجزائي بموجب الأمر رقم 04.20 المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020، يعدل ويتم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية في الكتاب الثاني مكرر تحت عنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة و المرئية أثناء الإجراءات المرئية.

استعمال تقنية التقاضي الإلكتروني، لم يتم على نطاق واسع، إلى غاية سنة 2020، كنتيجة فرضها الوضع الصحي للاستمرار العمل القضائي، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26

¹ محفوظ عبد القادر التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 03 السنة 2021 ص 969

² مهدي اسماء فاضل الهام تفعيل الية التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 338 339،

رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020، والمذكرة رقم 001/و.ع.ح.ا المؤرخة في 16 مارس الخاصة بالوقاية من انتشار فيروس كورونا التي قننه في ظل الجائحة، وقد رسخه المشرع الجزائري بموجب القانون 14.25 المؤرخ في 9 صفر 1447 الموافق ل 3 أغسطس 2025¹.

حيث لعب دورا في تخفيف العبء من خلال تقليل عناء التنقل لجهات القضائية، وتوفير الوقت والجهد، وذلك بفضل إدماج التكنولوجيا في الحياة القضائية، من أمثلة ذلك الدفع الإلكتروني، استخراج الأحكام عن بعد، تبليغ الإلكتروني².

النظر إلى مدة أهمية الموضوع نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول لماهية التقاضي الإلكتروني، فننتقل إلى مفهومه في المطلب الأول إذ نحدد تعريفه وخصائصه في الفرع الأول و متطلباته في الفرع الثاني أما المطلب الثاني فننتقل به إلى شروط التقاضي الإلكتروني (الفرع الأول) و أنواع التقاضي الإلكتروني (الفرع الثاني)، أما المبحث الثاني نقيم فيه التقاضي الإلكتروني فنذكر مميزاته في أول مطلب (الفرع الأول) بالنسبة للأفراد (الفرع الثاني) بالنسبة لمرفق العدالة، وعيوبه في المطلب الثاني بالنسبة للأفراد في (الفرع الأول) بالنسبة لمرفق القضاء في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني.

هو نظام جديد ظهر نتيجة ادماج تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بكافة نواحي الحياة إذ ان استعمالها لم يعد حكرا على قطاع أو زمان أو مكان معين مما جعلها تشمل الجانب القضائي بفضل تطبيقات والوظائف المتنوعة التي تقدمها إذ أدى إلى تبسيط وتسهيل وتسريع الإجراءات على المتقاضين والموظفين

¹ بن دادة ايمن التقاضي الإلكتروني كألية لإنجاح نظام العدالة مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريج سنة 2023/2022 ص 2 3 4.

² محفوظ عبد القادر التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 03 السنة 2021 ص 969-970.

ونجاعة العمل القضائي¹، وترسيخ فكرة العدالة في خدمة المواطنين²، لذا ولإحاطة بكل جوانب الموضوع نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم التقاضي الإلكتروني الفرع الأول تعريف وخصائص الفرع الثاني متطلبات التقاضي الإلكتروني المطلب الثاني فنخصه لشروط و أنواع التقاضي الإلكتروني الفرع الأول شروط التقاضي الإلكتروني، الفرع الثاني أنواع التقاضي الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني.

هو مصطلح حديث يعود أول ظهور له لسنة 1966، حيث قام كل من معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية والمركز الوطني لأبحاث المعلومات بالإشراف على برنامج القاضي الافتراضي، كان الغرض من البرنامج المعالجة العاجلة للنزاعات المتعلقة بشبكة الانترنت من طرف قاضي محايد متخصص في التحكيم والقانون الرقمي القوانين التي تحكم أنشطة الانترنت، يصدر حكم بدون حجية قانونية أي متروك لإرادة الأفراد وهو مصطلح موازي لتقاضي التقليد³، إذ نتطرق في الفرع الأول لتعريف التقاضي الإلكتروني وبيان خصائصه.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه

1/تعريف تقاضي الإلكتروني: يتعين في مجال الدراسات القانونية تحديد كل من التعريف اللغوي والفقهوي والتشريعي للإمام بماهية التقاضي الإلكتروني.

أولاً: التعريف اللغوي

¹مهدي اسماء فاضل الهام تفعيل الية التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 338 339.

²محفوظ عبد القادر التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة المجلة الاكاديمية للبحث القانوني المجلد 12 العدد 03 السنة 2021 ص 969 .

³صاهد عبد الحليم ، بن دادة ايمن مذكرة لنيل شهادة الماستر النقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج سنة 2022/2023 ص 2 ، 3.

في اللغة كلمة التقاضي مشتقة من الفعل قضى يقضي قضاء فيقال تقاضى المتخاصمين إلى القاضي أي لجا للقضاء لحل النزاع، أما كلمة الإلكتروني مأخوذة من الإلكتروني وهو جسيم بالغ الصغر يدور حول النواة مشحون بشحنة سالبة وتعني الكهرمان¹، وتدل كلمة الإلكتروني على استعمال الشيء أي المعاملة الكترونية المرتبطة به².

ثانيا: التعريف الفقهي

التعريف الأول

نقل الخصومة إلى الجهة القضائية المتخصصة عبر إرسال المستندات بواسطة البريد الإلكتروني لي يقوم الموظف المختص بمعالجتها الكترونيا باتخاذ ما يلزم وتبليغ الطرف المعني بقرار القبول أو الرفض³. يعاب هذا تعريف كونه ضيقا إذ حصر التقاضي الإلكتروني فقط على عملية نقل الوثائق والمستندات بينما هو اعم واشمل إذ يبدأ ابتداء من قيام الخصومة إلى غاية صدور الحكم النهائي وتنفيذه⁴

التعريف الثاني

استخدام منظومة معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل، تسمح للمتقاضين بمباشرة كافة إجراءات الخصومة ابتداء من إقامة الخصومة إلى غاية تنفيذ الحكم حيث يتم تسجيل الدعوى ثم معالجتها من

¹ سليمان رقية، مسعودي خديجة مذكرة لنيل شهادة الماستر استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني المركز الجامعي الشيخ اسود بن مختار ايليزي ص 8 .

² شمومة عبد الله مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2023/2024 ص 10 .

³ صاهد عبد الحليم .بن دادة ايمن التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج سنة 2022/2023 ص 2 3 4 .

⁴ بدغويو امال، عرشوش سفيان التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19 مجلد العلوم القانونية والاجتماعية المجلد 6 العدد 3 سنة 2021 ص 486.

طرف الموظفين المتخصصين ليقوموا بجدولتها ثم يتولى القضاة المتخصصين البث والنظر فيها بموجب احكام واجبة التنفيذ بحيث تخفف العبء على المتقاضين.

ثالثا: التعريف التشريعي

لم يعرف المشرع الجزائري التقاضي الإلكتروني صراحة شاته شان غالبية المشرعين كون تعريف من اختصاص الفقه غير انه بالرجوع الى المادة الأولى من القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة يتبين لنا ان المشرع ذكر أبرز ألياته وهي وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، ارسال الوثائق والمحركات القضائية بطريقة الكترونية، استخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية¹:

2/ خصائص التقاضي الإلكتروني

يمتاز تقاضي الإلكتروني بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن تقاضي التقليدي نشرحها بإيجاز فيما يلي:

أولاً: استبدال الدعامة الورقية باخري الكترونية بحيث يتم تسليم وتبادل كل المستندات وأوراق دعوى بشكل الكتروني².

ثانياً: خاصية السرعة حيث يوفر الوقت على المتقاضي من خلال إبقاء المنصات الرقمية متاحة طوال 24 ساعة وتقليل عناء الانتقال للمحكمة وانتظار الحشود وتقليل البيروقراطية الإدارية وتسهيل الإجراءات القضائية³.

¹ سعيدة لمعوري، وردة مهني مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص 292، 293.

² خشاب بدره مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعرييج سنة 2022/2021 ص 12 13 14.

³ عبد اللطيف سنيني حورية بن احمد التقاضي في المادة الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية في الجزائر مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 10 العدد 02 جوان سنة 2025 ص 122 123 .

ثالثا: يقوم على أساس الإثبات الإلكتروني للإجراءات والمعاملات اذ انه عند القيام بكل عملية يسلم مستند بثبت المعامل.

رابعا: دفع كل مصاريف الدعوى الكترونيا: من خلال منصة دفع الالكتروني بواسطة البطاقة الذهبية او البنكية.

خامسا: استخدام الوسائط الرقمية في تنفيذ إجراءات التقاضي يعتمد على وجود بنية تحتية رقمية من حواسيب، مراكز بيانات، وسائل إعلام واتصال، وهذا الفرق¹ الجوهرى بين تقاضي الالكتروني وتقاضي التقليدي إذ لا يختلفان من حيث المضمون¹

الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الإلكتروني

يشترط التقاضي الإلكتروني توافر مجموعة من الوسائل يمكن حصرها في وسائل مادية ووسائل بشرية ووسائل تنظيمية.

أولا: الوسائل المادية:

أسفر التقدم العلمي وتكنولوجي في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والنقل عن تغير في شكل المعاملات التي يبرمها الأفراد والشركات حيث انتقلت من الشكل المادي الملموس إلى معاملات رقمية لا تتقيد بحدود المكان والزمان مما جعل العالم يصبح قرية صغيرة بفضل هذه الوسائل وتتمثل في²:

1/دعائم شبكة الانترنت المساعدة في إجراءات التقاضي الإلكتروني:

برامج متكامل يتيح نقل البيانات والمعلومات هذه الدعائم الإلكترونية تسهم بشكل كبير في تفعيل التقاضي الإلكتروني.

¹حشاش بدره مذكرة لثليل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريرج سنة 2021/2022 ص 12 13 14.

²خليل محمد براج زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07 العدد 01 سنة 2022 ص 7

2/ خدمة البريد الإلكتروني وخدمة الرسائل القصيرة:

البريد الإلكتروني:

تتعدد الشركات التي تتيح هذه الخدمة نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر شركة جوجل تحت مسمى جيميل، شركة مايكروسوفت تحت مسمى أوتلوك، وهي خدمة تتيح إرسال واستقبال الملفات بواسطة الشبكة العنكبوتية من جهاز إلى آخر بشكل سريع مع المحافظة على جودة وسلامة الملفات سواء كانا وثائق أو صور أو مجرد نص تجدر الإشارة أنها تثير قلق حول خصوصية كون غالبية مزودي الخدمة عبارة عن شركات أجنبية¹.

3/ الرسائل النصية

توفرها شركات الاتصال الثلاث في الجزائر موبيليس، أوريدو، وجيزي بحيث يتم إبلاغ المتقاضي بواسطة رقمه، لا تطرح مخاوف بشأن الخصوصية كونها تخضع لقانون 07.18 المتعلق بحماية المعطيات ذات طابع شخصي.

4/ شبكة العنكبوتية العالمية

الانترنت هو عبارة عن سلسلة تتكون من مجموعة من الحواسيب المتصلة فيما بينها تقوم بتبادل البيانات الموحد بينها. بواسطة بروتوكول الانترنت IP².

5/ خدمة الواف اي

¹ خليل محمد براهيم زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07 العدد 01 سنة 2022 ص 506 505 504.

² صاهد عبد الحليم بن دادة ايمن التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة منكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعرييج 12 13.

هي تقنية تتيح الاتصال اللاسلكي بالأجهزة الإلكترونية عبر موجات الراديو، مما يسمح للأجهزة من حواسيب وطابعات وهواتف تبادل البيانات والوصول إلى شبكة دون الحاجة إلى كابلات².

ثانيا: الوسائل البشرية

لا تكفي الموارد المادية فقط وإنما يستلزم إنجاح التقاضي الإلكتروني بنية بشرية مؤهلة تتمثل فيما يلي:

1/ محامين رقميين تسير الجزائر بخطوات سريعة بهذا الصدد وحسنا فعلت وزارة العدل بجعل مقياس التقاضي الإلكتروني واحد من المقاييس التي يدرسها الناجح في مسابقة الكفاءة المهنية للمحاماة في تكوين النظري، كما تقوم منظمات المحامين بشكل دوري بعقد ورشات تكوينية بخصوصه باعتبار أن المحامي هو الفاعل الأول في نظام العدالة¹.

2/ قضاة معلوماتيين مجموعة من القضاة النظاميين الذين يتولون النظر والفصل في الدعوى الإلكترونية حيث تلقوا تكوينًا متخصصًا في هذا شأن سواء داخل الوطن أو خارجه في إطار التعاون الدولي.

3/ مختلف أسلاك أمناء الضبط يعتبر أمناء الضبط الوسيطين بين المتقاضين والمنصات الرقمية فهم المكلفين بمعالجة الرقمية للملفات وضبطها وإدارة منصات التقاضي، لذا من الضروري أن يكون على مستوى عالي من التأهيل من بين وظائفهم معالجة الدعوى المودعة عبر المنصة، تسجيلها، جدولتها، استيفاء رسومها تبليغ المتقاضين بحالة الملف، وموعد أول جلسة².

4/ مهندسي ومبرمجين وخبراء في الأمن السيبراني متخصصين يتولون صيانة وحماية العتاد والمنظومة وقاعدة البيانات بشكل دوري، ويحرصون على كفاءتها وبرمجة مختلف المنصات والتطبيقات والمواقع وتحديثها بشكل مستمر والسهر على حسن سيرها وكذا حماية بيانات المخزنة من الاختراق.

¹ بن عبر عبد الغاني بضياف هاجر التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات مجلة الدراسات والبحوث القانونية المجلد 6 العدد 2 سنة 2021 ص 16.

² خشاب بدره مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج سنة 2021/2022 ص 26 27 31 .

ثالثا: الوسائل التنظيمية

يستلزم حسن سير العدالة تنظيم التقاضي الإلكتروني ولهذا تدخل المشرع الجزائري بسن مجموعة من القوانين والتنظيمات على صعيد دولي والوطني¹:

1/ على صعيد دولي

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة المصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها المرقم (56-8) في 12/12/2001 القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية.

القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية اقتره الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار (51-162) في 16/12/1996.

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي)³.

2/ على المستوى الوطني

قانون 07.18 مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل 10 يوليو سنة 2018 المتضمن حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي المعدل والمتمم بموجب القانون 11.25 المؤرخ 28 محرم عام 1447 الموافق ل 24 يوليو سنة 2025⁴.

بفضل هذا القانون تحمي كل المعطيات الشخصية الخاصة بالمتقاضين الأفراد.

قانون رقم 03.15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة

العدالة

¹ منال رواق، ياسين جبري التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص158.

² خليل محمد براهيم زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07 العدد 01 سنة 2022 ص 12-13.

³ حدوسي سعيدة، بوتانة حسبية مذكرة لنيل شهادة الماستر استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في إجراءات التقاضي جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة سنة 2022/2021 ص22.

⁴ بومدين محمد متطلبات الأساس القانوني لشرعية التقاضي الإلكتروني وأهميته في الجزائر مجلة القانون المجلد 13 العدد 2 ص 11.

وهو حجر الأساس لنظام التقاضي الإلكتروني¹.

القانون رقم 14.25 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025².

ق 04.15 قواعد العامة لتصديق وتوقيع الإلكتروني.

ق 05.18 يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

المرسوم الرئاسي 23/99 المؤرخ في 19 أكتوبر المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للعدالة.³

المرسوم التنفيذي 410/20 المتضمن الإدارة المركزية لوزارة العدل.

المرسوم التنفيذي رقم 333/04 يتضمن نفس الإطار والتي نص على إنشاء لجان متخصصة تعنى بمهمة النهوض بقطاع العدالة وعصرنته.

مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا ومكافحته⁴.

مذكرة وزارية رقم 001/و.ع.ح.ا المؤرخة في 16 مارس 2020 الى غاية 29 مايو 2020 بخصوص تدعيم الوقاية من انتشار فيروس كورونا.

المطلب الثاني شروط وأنواع التقاضي الإلكتروني.

¹ بومدين محمد متطلبات الأساس القانوني لشرعية التقاضي الإلكتروني وأهميته في الجزائر مجلة القانون المجلد 13 العدد 2 ص 11.
² خليل محمد براهيم زيان التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 07 العدد 01 سنة 2022 ص 12.
³ شمومة عبد الله مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2022/2023 ص 18.19.
⁴ بالشعور وفاء لصلح نوال مداخلة بعنوان تجربة التقاضي الإلكتروني في الجزائر ملتقى وطني بعنوان عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات.

باعتبار ان التقاضي الالكتروني الية حديثة تحل محل التقاضي التقليدي وهو شانه شان تقاضي تقليدي مرتبط بحقوق الافراد واموالهم في الجانب المدني بل وحتى حريتهم وحياتهم في الجانب الجزائي فانه ثم وضع شروط للجوء اليه منصوص عليها في التشريع الدولي اي الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني(الفرع الاول)،وكذلك نميز بين أربع انواع مختلفة لتقاضي الالكتروني (الفرع الثاني).

الفرع الاول : شروط التقاضي الالكتروني.

على المستوى الدولييتضح لنا من خلال الرجوع الى نص المادة 09 من لبرتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية الأوربية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية الشروط الثلاث الواجب توفرها لتطبيق السماع عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد، التي تعتبر عماد التقاضي الالكتروني¹.

عدم تعارض استخدام تقنية التقاضي الالكتروني مع قانون داخلي للدولة التي يراد بها تنفيذ

نصت على هذا الشرط الفقرة 02 من المادة 09 حيث نصت يوافق الطرف المطلوب منه عقد الجلسة عبر تقنية الاتصال المسموعة و المرئية عن بعد شريطة الا يتعارض استخدام هذه الوسيلة مع المبادئ الأساسية لقانونه الداخلي.

تسمح هذه المادة لدولة المطلوب منها التنفيذ رفض التنفيذ في حال اكتشاف تعارض مع قانونها داخلي كونها هي صاحبة الاختصاص.

توافر البنية التحتية الرقمية اللازمة

هو شرط بديهي كونه لا يمكن للدولة المطلوب منها التنفيذ اللجوء الى استعمال تقاضي الالكتروني دون وجود الوسائل التقنية اللازمة من معدات وأجهزة، حيث نصت المادة 09 فقرة 02 الداخلي وبشرط

¹بوشفرة يسرى، حداد مروة مذكرة لنيل شهادة الماستر النظام القانوني للتقاضي عن بعد جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل سنة 2021/2020 ص 38 39 40 41 .

توافر الوسائل التقنية لإجراء هذا السماع وإذا لم تتوفر لدى الطرف المطلوب منه المساعدة هذه الوسائل يمكن للطرف السائل وضعها تحت تصرفه بموجب اتفاق متبادل¹.

وبتالي يجوز لدولة المطلوب منها التنفيذ رفض السماع في حالة عدم امتلاكها الوسائل المطلوبة، كما يجوز في هذه الحالة ان تقوم الدولة طالبة التنفيذ بتقديم هذه الوسائل لدولة المنفذة اما على سبيل الملكية او على سبيل الإعارة².

تضييق نطاق تطبيق التقاضي الإلكتروني وحصره على سماع الشهود والخبراء من أقاليم متغيرة:

طبقا للفقرة 01 من المادة 09 من نفس البرتوكول إذا وجد شخص في إقليم أحد الأطراف وكان من الواجب سماعه بصفته شاهدا او خبيرا من قبل السلطات القضائية لطرف اخر يجوز لهذا الأخير فعندما لا يكون حضور الشخص المعني الى اقليمه مرغوبا او ممكنا طلب اجراء السماع عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد وفقا لما تنص عليه الفقرات من 02 إلى 07³.

غير انه بالرجوع الى الفقرة 08 للمادة 09 يتبين لنا إمكانية توسيع نطاقه ليشمل كل من المشتبه به او المتهم، اذ نصت يجوز للأطراف وفقا لتقديرهم وبناء على اتفاق سلطاتهم القضائية المختصة تطبيق احكام هذه المادة عند الاقتضاء على جلسات السماع عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد التي تشمل المتهم و المشتبه به⁴ و في هذه الحالة يكون قرار اجراء الاتصال المرئي وكيفية تنفيذه خاضعا لاتفاق بين

¹ بوشفرة يسرى، حداد مروة مذكرة لنيل شهادة الماستر النظام القانوني للتقاضي عن بعد جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل سنة 2020/2021 ص 38 39 40 41 .

² رغودي حسان. بشير مرزوقي مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائري في القانون الجزائري جامعة عمار ثلجي ص21، 22.

³ مغنية دراري التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة المجلة الاكاديمية للبحث القانوني المجلد 15 العدد 02 السنة 2022 ص 169 . 170 .

⁴ البرتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية الأوربية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية.

الأطراف المعنية بما يتفق مع قوانينها الوطنية و الصكوك الدولية ذات الصلة ولا يجوز اجراء جلسات السماع التي تشمل المشتبه به او المتهم الا بموافقة¹.

جاءت صياغة المادة على نحو جوازي اذ ابتدأت بكلمة يجوز بمعنى انها قاعدة مكملة متروكة لاتفاق الأطراف ورضى المنهم او المشتبه به وفق الفقرة 01 من المادة 09 المتعلقة بسماع الشهود والخبراء هي الأصل العام

في القانون الداخلي اوجد المشرع الجزائري مجموعة من الشروط الواجب توافرها للجوء الى تقنية التقاضي الإلكتروني سواء في المادة المدنية او الجزائية: ²

اذ نصت المادة 10 من القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة على شروط اللازمة لا رسال الوثائق والإجراءات القضائية حيث نصت على ما يلي

يجب ان تضمن الوسائل التقنية المستعملة في ارسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني مايلي:

التعارف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني،امن وسرية التراسل.

حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الارسال والاستلام من طرف المرسل اليه بصفة اكيدة. ³

كذلك نصت المادة 14 من 03.15 على شروط استعمال المحادثة المرئية عن بعد اثناء الإجراءات القضائية حيث نصت:

¹ رغودي حسان. بشير مرزوقي مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائري في القانون الجزائري جامعة عمار ثلجي ص21، 22.

² بوشفرة يسرى، حداد مروة النظام القانوني للتقاضي عن بعد مذكرة لنيل شهادة الماسنجر جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل سنة 2021/2020 ص 41 42 .

³ قانون رقم 03.15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 1 فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة 10 فبراير سنة 2015.

إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة مع مراعاة احترام الحقوق المنصوص عليها في

قانون الإجراءات الجزائية ووفقا للأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل ¹.

يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته.

يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.

تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط.

وبتالي فإنه باستقراء المادتين يتبين لنا الشروط العامة الواجبة التوافر لتطبيق تقنية التقاضي

الإلكتروني

إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة.

احترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.

التعارف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني.

ضمان أمن وسرية التراسل.

ضمان حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة.

يتم تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها وترفق بملف الإجراءات.

تدون التصريحات كاملة وحرفيا على محضر يوقع من طرف القاضي المكلف بالملف وأمين الضبط ².

يجب أن تضمن الوسيلة المستعملة سرية الإرسال وأمانته.

كما نصت المادة 639 من القانون 14.25 على شروط لقيام الجهات القضائية باستعمال وسائل

الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات وتتمثل في:

¹ القانون رقم 03.15 المورج في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015 الموافق ل 1 فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة ج. ر العدد 06 المادة 10 14 .

² بوشقرة يسرى حداد مروة مذكرة لنيل شهادة الماستر النظام القانوني للتقاضي عن بعد جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل السنة الجامعية 2021 / 2022 ص 41 42 .

ان تدرج ضمن حالة من الحالات التالية:

لمقتضيات حسن سير العدالة.

حماية المتهم.

الحفاظ على الأمن والنظام العام أو الصحة العامة.

اثناء الكوارث الطبيعية.

لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة.

احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون¹.

هي كثيرة ومتنوعة نذكر منها مبدأ الشرعية والمساواة والمحاكمة العادلة احترام حقوق الإنسان قرينة

البراءة الأصلية أن يفسر الشك لصالح المتهم تم النص عليها في المادة 1ق.الاج.ج.

ضمان سرية الإرسال وأمنه أي لا يمكن إلى لذي الصفة والمصلحة الوصول إليه².

النقاط وعرض كامل وواضح لمجريات الإجراء المتخذ وفق هذه التقنية، هذا شرط يأتي لحماية الحق في

الدفاع ومبدأ الوجاهية إذ انه من الضروري لاعتبار أن المحاكمة عادلة تمكين الأطراف بالإحاطة التامة

بكل مجرياتها³.

يتم تسجيل التصريحات ومجريات الجلسة عن طريق هذه التقنية على دعامة الكترونية تضمن سلامتها

وترفق بملف الإجراءات.

الفرع الثاني : أنواع التقاضي الإلكتروني.

نميز بين أربع أنواع مختلفة من المحادثات المرئية عن بعد التي تعتبر أبرز مظاهر التقاضي الإلكتروني:

¹ القانون رقم 14.25 المؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية الجريدة الرسمية العدد 54 .

² لوني نصيرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص 267. 266.

³ معزوز دليلة التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر مجلة المطل القانوني المجلد 13 العدد 1 سنة 2021 ص 17.18.

التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة إلى أخرى يقوم هذا النظام على التواصل المباشر بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم أو احد الشهود في قضية معينة يعتبر أبسط نظام للتواصل السمعي والبصري واقله إثارة للمشاكل¹.

التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام سويتش أو المتحدث النشط يتطلب تقنية متقدمة تتوفر في أماكن التي يتم تواصل بينها ففي هذا نظام تتعدد الأماكن التي يتم الاتصال معها وتكون من رقعة جغرافية مختلفة فمثلا شاهد من بلد ومتهم من بلد آخر وضحية من بلد تظهر شاشة العرض شخص الذي يتكلم في حالة تكلموا معا فان من يظهر هو صاحب صوت الأعلى².

التقاضي الإلكتروني عن طريق الحضور المستمر يتم الاتصال بين خمسة أماكن بعيدة جغرافيا اي قاعة المحكمة وأربعة أماكن أخرى، يتواجد فيها باقي أطراف دعوى متهم،ضحية، طرف مدني الخ. يوجد في كل مكان من ضمن الأماكن الأربعة شاشة عرض لبث صورة هؤلاء الأشخاص بالإضافة إلى أجهزة سماع دقيقة لنقل الاصوات³.

التقاضي الإلكتروني عن طريق الحضور المستمر المتقدم: يتم بين قاعة المحكمة وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عن قاعة المحكمة تقسم الشاشة على أربع أقسام القسم الأول، يضم عرضا عاما لقاعة المحاكمة قسمين لمكانين من الأماكن المتصلة وقسم أخير ينتقل تلقائيا إلى المشارك أو المتحدث بأعلى صوت⁴.

¹ لوني نصيرة التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص 267. 266.

² معزوز دليلة التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر مجلة المطل القانوني المجلد 13 العدد 1 سنة 2021 ص 17.18.

³ صاهد عبد الحليم، بن دادة ايمن التقاضي الإلكتروني كاليها لإنجاح نظام العدالة مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريش ص 7،8.

⁴ بن دابا كمال عبد الكمال دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية المجلة الافريقية للدراسات القانونية و السياسية المجلد 6 العدد 2 لسنة 2022 ص 274-275 .

المبحث الثاني: تقييم التقاضي الإلكتروني.

لكل شيء مميزات ايجابية تميزه عن غيره وعلى اعتبار ان نظام التقاضي الإلكتروني هو نظام حديث نسبيا لايزال يخطوا خطواته الأولى فانه في ذلك شان اي نظام حديث يعاني من عيوب ونقائص نخصص هذا المطلب لدراسة كل ما يتعلق بإيجابياته اذ انه يمتاز بمميزات تجعله أفضل من التقاضي التقليدي او الكلاسيكي، وكذلك له جانب سلبي قد تمس حقوق الافراد وتعرض مصالحهم للخطر ويشمل الجانب معوقات تطبيقه كما يطلق عليه كذلك التقاضي عن بعد اذ يقتضي الوصول لتقييم عادل تطرق بحياد لكلا عنصرين من ايجابيات وعيوب.

المطلب الأول: إيجابيات التقاضي الإلكتروني.

الجانب الإيجابي يتمثل في تحسين جودة الحياة القضائية وهو مفهوم فضفاض يختلف حسب الزاوية التي ينظر منها اليه.

الفرع الاول : ايجابيات التقاضي الإلكتروني بالنسبة للأفراد.

بالنسبة للمتقاضين أطراف الخصومة يتمثل في تكريس مبدأ الحق في تقاضي وهو حق دستوري نصت عليه الفقرة الثانية من المادة 165 من دستور 2020 وكذلك في القوانين الوطنية حيث نصت عليه المادة 03 فقرة الاولى من قانون الإجراءات المدنية والإدارية من خلال تسهيل نقل الخصومة الى ساحة القضاء وتبسيط الإجراءات القضائية.¹

¹ سعيدة لعموري وردة مهني مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص297.298.

² مهدي أسماء، فاضل الهام تفعيل الية التقاضي الإلكتروني في الجزائر مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص340 341.

عدم تقيد بحدود زمنية محددة فمثلا المنصة الالكترونية الخاصة بتسجيل القضايا وكذلك منصة سحب الأحكام القضائية ومنصة الاطلاع على مال القضية متاحة طوال الأربعة والعشرون ساعة عكس الجهات القضائية التي تكون متاحة فقط لساعات معدودة.

عدم التقيد بحدود مكانية اذ لا يتطلب التقاضي الإلكتروني التنقل الى المحاكم مما يوفر الوقت والجهد والمال على كاهل المتقاضي كما يقلل من عدد الحشود ويسرع العمل القضائي ويقلل من البيروقراطية.¹ سرعة في البث في طلبات، والنظر في القضايا وتنفيذ الاحكام والقرارات والاوامر اذ ان استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال بدل الوسائل التقليدية يادي لا محالة لتسريع الإجراءات.²

السرية اي ان التقاضي الإلكتروني يحمي خصوصية الأطراف في تبادل الملفات والعرائض وكذلك يحمي اسرار ومعلومات أطراف الخصومة التي لا يردان خروجها للعلن.³

كذلك التقاضي الإلكتروني مرتبط بخدمات ادارية اخرى مثل استخراج صحيفة السوابق العدلية رقم 03

الفرع الثاني: ايجابيات التقاضي الإلكتروني بالنسبة لمرفق العدالة.

بالنسبة للمحامين يتمثل في تسهيل الإجراءات القضائية وتبسيطها فمثلا لا يضطر لتتنقل للمحكمة والضبطية للحصول على ملفات موكله.

تسهيل تواصله مع مختلف شركاء قطاع العدالة من قضاة حكم ونيابة وامناء ضبط وضباط عمومين موثقين محضرين قضائيين وكذلك عناصر الضبطية القضائية وكذلك الموظفين.⁴

¹ سعيدة لعموري مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية العدد الخاص سنة 2021 ص 297 298 299.

² بن دابا عبد الكمال دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية المجلة الافريقية للدراسات القانونية والسياسية المجلد 06 العدد 01 السنة 2022 ص 274 275 276 277 278 .

³ سعيدة لعموري وردة مهني مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد الخاص سنة 2021.

⁴ بن دابا عبد الكمال دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية المجلة الافريقية للدراسات القانونية و الاقتصادية العدد الخاص سنة 2021 ص 340 341.

اما بالنسبة للقضاة فتتمثل في تخفيف العبء على القضاة من خلال تقليص عناء التنقل وكذلك عناء نقل الملفات القضائية وكذلك تقليص عدد الملفات تسهيل وصولهم لملفات الخصومة وكذلك تسهيل إدارتها من خلال وجود تواصل مباشر، تحسين ظروف العامة للعمل¹.

اما بالنسبة لوزارة العدل فيتمثل فيالرقى بقطاع القضاء إلى المعايير الدولية،تحسين ظروف التقاضي،تقليص عدد الملفات الورقية،² التواكب مع المعايير الدولية، تقريب العدالة من المواطن وزيادة الثقة في جهاز القضاء

عصرنة العدالة وتقديم خدمات رقمية تخدم مرتفقي مرفق القضاء،الحد من الاعباء الادارية من خلال تقليل الإجراءات وتبسيطها.³

المطلب الثاني: سلبيات التقاضي الإلكتروني.

تبرز العديد من المخاوف⁴ المرتبطة بنظام التقاضي الإلكتروني كونه طريق حديث يتعلق مباشرة بمصالح الأفراد.⁵

فان هذه المخاوف تتمثل في جانب سلبي وبعض صعوبات والعراقيل التي يمكن حصرها في النقاط التالية

الفرع الاول: سلبيات التقاضي الإلكتروني بالنسبة للأفراد .

¹سمية بوكايس التقاضي الإلكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد: الخاص سنة 2021 ص 114 116 115 .

²مشنف محمد عاطف النظام القانوني للتقاضي الإلكتروني جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2025/2024 ص72 73.

³سمية بوكايس التقاضي الإلكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 116 117 115 .

⁴اسلام عبد المنعم الصياد الكترونية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية (دراسة مقارنة) المجلة القانونية جامعة عبد شمس مصرالمجلد 17 عدد3 ص 513 514 515.

⁵صورية غريبي نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية المجلد 18 العدد 01 سنة 2023 ص 181 180 179.

خطر الاختراق بسبب وجود المجرمين المعلوماتيين أو الهاكرز هم أشخاص شديد التمكن في المجال التقني والمعلوماتي، يمكنهم اختراق وقرصنة الأجهزة والمنظومة وبالتالي الوصول لمعلومات وبيانات الأطراف، تجسس الإلكتروني على الجهاز وكذلك تعديله حذف المعلومات، وإضافة بيانات جديدة بل وحتى تصرف فيها كما يمكنهم إلحاق ضرر مباشر بنظام التشغيل المنظومة أو الجهاز نفسه ¹.

الفيروسات والبرامج الضارة أحيانا تنتج الفيروسات بنفسها وتعرض معلومات المتقاضين للخطر.

المساس بضمانات المحاكمة العادلة يرى البعض أن التقاضي الإلكتروني فيه مس لروح القانون حيث يمس بمبادئ المحاكمة العادلة المكرسة في التقاضي الكلاسيكي مثل علانية الجلسات حق الدفاع والوجاهية ².

التقليص من عدد الموظفين أي زيادة نسبة البطالة، حرمان فئة من الأشخاص منهم تتمثل في فئة الأميين، عدم توافر متطلباته تقنية لدى بعض المتقاضين، تفضيل بعض الأفراد للمعاملات الورقية ³.
المساس بضمانات المحاكمة العادلة خصوصا الحق في الدفاع .

الفرع الثاني: سلبات التقاضي الإلكتروني بالنسبة لمرفق العدالة .

التبعية نحو الخارج إذ أن تكنولوجيا التي يقوم عليها التقاضي الإلكتروني هي تكنولوجيا دقيقة تصنع في دول متقدمة وبالتالي فإن دول العالم الثالث تضطر لاستيرادها وبالتالي تزيد مدى تبعيتها للخارج.
قد يمس بالأمن القومي كون مرفق القضاء مرفق القضاء مرفق سيادي شديد حساسية خصوصا في حالة استيراد ووسائل تكنولوجيا لاحتمالية احتواءها على وسائل وبرامج تجسس.

¹سمية بوكايس التقاضي الإلكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 115 117 116.

²سلام عبد المنعم الصياد الكترونية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية (دراسة مقارنة) المجلة القانونية جامعة عبد شمس مص المجلد 17 عدد 3 ص 513 514 515.

³صورية غربي نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية المجلد 18 العدد 01 سنة 2023 ص 179 180 181.

ضرورة تكوين وتأهيل إطارات متخصصة، حيث أن النظام الحديث بحاجة إلى وقت وبرنامج تكويني لتكوين إطارات متمكنة.

قد يؤدي التقاضي الإلكتروني إلى تكاسل القضاة من النظر والبحث في الدعوى أو التحقق من وسائل الإثبات ذلك لغياب مبدأ العلنية.

ضرورة العمل على تقنين قانوني متكامل ينظم كافة إجراءات والعمليات المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني بدل النصوص والتعليمات المتناثرة.

ضرورة العمل على توفير البنية التحتية الرقمية الملائمة، إذ أن ضعف البنية التحتية الرقمية ضعيفة في بعض مناطق الجزائر إذ هناك مناطق تتعدم فيها الشبكة تماما، إن الأنظمة المعلوماتية معرضة دائما لاحتفال وقوع خلل تقني ضرورة العمل على كسب ثقة المواطنين بخصوص المعاملات الإلكترونية.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر نظام تقاضي الإلكتروني نظام قانوني حديث يقوم على تسخير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في خدمة العدالة، بحيث لم يقتصر فقط على رفع الدعوى بل امتد إلى ما هو أبعد من ذلك ليصل لكل مراحل الدعوى، بحيث له خصائص تميزه عن تقاضي التقليدي باعتباره شكل جديد وشروط ومحددة في التشريعات الدولية مثل البرتوكول الدولي الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المسائل الجزائية والوطنية مثل قانون عصرنة العدالة، وله عدة أنواع مختلفة إذ يعتبر نظام التقاضي الإلكتروني من خلال الحضور المستمر المتقدم أحدث نظام، كما له وسائل ومقومات يقوم عليها فبدون عناصر مادية وبشرية وتنظيمية يتحول التقاضي الإلكتروني من نعمة إلى نقمة، ويتبين لنا أن له مميزات تجعله خيار أفضل من تقاضي الكلاسيكي لتوفيره الوقت والجهد والمال وعيوب ونقائص، إذ تكون البيانات المدرجة بالنظام عرضة لهجوم القرصنة والهكرز.

الفصل الثاني:

تطبيقات التقاضي الالكتروني في التشريع

نذكر تجارب بعض الدول الكبرى في مجال التقاضي الإلكتروني الجزائري

في الولايات المتحدة الأمريكية سبقت الإشارة على أن أول للتقاضي الإلكتروني كان في و.م.ا حيث تعلق بمنازعات تجارة الإلكترونية، وسرعان ما توسع ليشمل الجانب الجزائي حيث تمر الدعوى الجزائية وفق النظام الأمريكي بثلاث مراحل، أولها مرحلة التسجيل الإلكتروني لشكوى ثانيهما هي مرحلة تبليغ اطراف الخصومة، وثالث وآخر مرحلة هي مرحلة المحاكمة الإلكترونية

في الصين تمر الدعوى الجزائية وفق هذا النظام بمرحلتين أساسيتين أولها مرحلة اعداد البيانات من طرف الخصوم حيث يعد كل طرف بياناته ودفوعه في قرص مدمج ليتم تحديد موعد لنظر في الشكوى 49، اما ثاني مرحلة فهي مرحلة عرض النزاع على المحكمة الإلكترونية ، يتم ادراج القرصين الذين يحتويان على ادلة الاقناع للبرنامج الحاسوبي ليصدر حكمه خلال اجل 24 ساعة.

في فرنسا تم تزويد كافة الهيئات القضائية بالمعدات اللازمة لرقمنه الإجراءات الجزائية، مما يجنب القيام بمهام شاقة مثل استنساخ الملفات، تتوفر جميع محاكم الاستئناف على قاعة جلسات مجهزة بمعدات الاتصال عن بُعد، إنشاء بوابة ولوج للجمهور العام ومنصة تواصل بين المحاكم والمُحضرين القضائيين و المحامين. توفير "نقاط اتصال مرئي عامة" للسماح للمتقاضين بمعالجة بعض القضايا عن بُعد مع كتابات الضبط في بعض المحاكم.

وفق المادة 71/706 منق.الاج.ج الفرنسي المعدلة بالقانون رقم 1436 لسنة 2009 إذا استدعت ظروف القضية او ظروف التحقيق، او لقيام حالة الضرورة استخدام تقنية المحادثات المرئية عن بعد، لسماع الشخص واستجوابه ومواجهته بأشخاص اخرين وقد اتاح التعديل الاخير بموجب القانون رقم 1636 لسنة 2016 لكل من وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق استعمالها في التحقيق مع الشهود، المرافعة، المواجهة، او سماع الخبراء.

في الإمارات: تمر الدعوى الجزائية في القانون الإماراتي بمرحلتين أساسيتين أولهما مرحلة أولها مرحلة تحريك دعوى امام النيابة العامة من خلال تقديم بلاغ مفصل لنيابة العامة عبر المنصة الالكترونية، تليها مرحلة النظر في الدعوى فبعد قبول النيابة للشكوى تحيل القضية للمحكمة المختصة الكترونيا وكذلك تبلغ الاطراف بنفس الكيفية.¹

في البرازيل يقوم على استخدام برنامج حاسوبي يعمل بواسطة ذكاء اصطناعي تطلق عليه تسمية القاضي الالكتروني، صمم من طرف القاضي فالس فيروزا، يكون هذا البرنامج مدرج داخل حاسوب محمول يحمله احد القضاة المتجولين، حيث يراد به تسريع الفصل في القضايا البسيطة والحد من القضايا المتراكمة، مع الاشارة ان البرنامج لا يأخذ وظيفة القاضي بل يجعلها اكثر كفاءة. اذ يعتمد على تحويل المركبات والحافلات المزودة ببرنامج حاسوبي يحمله القاضي الى محاكم متنقلة، تنتقل فورا لمكان الحادث او الاحياء الفقيرة لتقديم الخدمات القضائية.

في إنجلترا: صدر بتاريخ 1968/10/25 قانون الإثبات حيث تضمنت المادة (2/5) الشروط التي² يجب ان يتضمنها المحرر الالكتروني ليحتج به كدليل سواء كان صورة او صوت على قرص او اي شيء اخر. نقسم هذا الفصل لمبحثين نخصص المبحث الأول لتطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة والمبحث الثاني تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة التحقيق القضائي، أما المبحث الثاني فنخصصه لتطبيقات القاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة المطلب الأول نتطرق إلى مظاهر التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة، أما المطلب الثاني نخصصه لإجراءات سير المحاكمة الالكترونية.

المبحث الأول: تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة والتحقيق.

¹ أحمد عادل سعدة دور التقاضي الالكتروني في ضمان اداء الخدمة القضائية (دراسة مقارنة) المجلة الدولية للاجتهاد القضائي العدد 09 مارس سنة 2023 ص 250.

² القانون رقم 14.25 المؤرخ في 03 أغسطس 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية جريدة رسمية العدد 52 الصادرة بتاريخ 6 أغسطس 2025.

عند وقوع جريمة ينشا نوعين من الضررين ضرر عام يلحق بالمجتمع تتولى اقتصاصه النيابة العامة باسم المجتمع للمحافظة على نسيجه وتماسكه بواسطة الدعوى العمومية، وضرر خاص يلحق بالضحية يقتضيه من خلال الدعوى المدنية بالتبعية يتمثل موضوعها في طلب تعويض لجبر الضرر، تتمثل الدعوى العمومية في مطالبة النيابة العامة توقيع العقاب على كل من ارتكب او امتنع عن فعل غير مشروع يشكل جريمة في قانون العقوبات او احد القوانين المكملة و تمر بثلاث مراحل يطلق على اول مرحلة من مراحل الدعوى العمومية مرحلة المتابعة و كذلك يطلق عليها التحقيق الابتدائي و كذلك تسمى مرحلة جمع الاستدلالات اما المرحلة الثانية فيطلق عليها مرحلة التحقيق القضائي اما ثالث مرحلة فهي مرحلة المحاكمة³ يشرف على اول مرحلة كل من الضبطية القضائية التي تشرف عليها النيابة العامة نرى في اول مطلب مراحل تطبيق التقاضي الإلكتروني في هذه المرحلة امام الضبطية والنيابة المطلب الثاني فنرى تطبيقه خلال مرحلة تحقيق القضائي امام قاضي التحقيق وغرفة الاتهام وكذلك نتطرق الى بطلان إجراءات التحقيق¹

المطلب الاول: تطبيقات التقاضي الإلكتروني خلال مرحلة المتابعة.

تعتبر مرحلة المتابعة اول مرحلة من مراحل الدعوى العمومية، ففيها تنشأ الخصومة الجزائية، ويقودها طرفين رئيسيين هما اولهما الضبطية القضائية والنيابة العامة فتعرف الاولى على انها جهاز قمعي بامتياز يتشكل من اسلاك مختلفة للأمن يتولى حفظ النظام العام والآداب العامة وهو يقع تحت طائلة المسائلة التأديبية الجزائية من غرفة الاتهام ويوضع تحت اشراف النيابة العامة وهي الطرف الثاني وهي عبارة عن وحدة لا تتفكك تمثل المجتمع لها حصة الاسد في تحريك الدعوى العمومية و تلعب دور الخصم الممتاز في

¹ عسكري نبيل عمارة احمد فروق مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الية التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري (القضاء العادي) سنة 2023/2025 رص 44 45.

دعوى العمومية، نتطرق في الفرع الأول الى مظاهر التقاضي الإلكتروني بالنسبة للضبطية اما الفرع الثاني بالنسبة للنياية العامة.¹

الفرع الاول : مظاهر التقاضي الإلكتروني امامالضبطية القضائية.

تلقي الشكاوى والبلاغات باي وسيلة بما فيها طريق الإلكتروني وفقا نص المادة 26 ق.الاج.ج.².

الشكاوى هي أحد القيود الواردة على تحريك الدعوى العمومية تتعلق بجرائم محددة على سبيل الحصر،³ بحيث قيد المشرع فيها سلطة الملاءمة التي تتمتع بها النيابة العامة كون انه من جهة هذه الجرائم لا تلحق ضررا شديدا بالمجتمع، ومن جهة أخرى لحماية مصلحة أسمى مثل³ استقرار العلاقات الاسرية من امثلة ذلك الجرائم الأتية:⁴ ترك الاسرة المادة 330 ق.ع، الخيانة الزوجية 339ق.ع، السرقات التي تقع بين الازواج والاقارب والحواشي والأصهار الى غاية درجة الرابعة 369ق.ع، جنائيات وجنح متعاهدي تموين الجيش المادة 164 ق.ع

البلاغ لا ينحصر على اشخاص محددين مثل الشكاوى ولا على جرائم محددة، اذ يتمثل في اعلام مصالح الضبطية القضائية بوقوع جريمة.

في ظل قانون الإجراءات الجزائية الجديد ذكر المشرع بشكل واضح وصريح امكانية تلقي الشكاوى او البلاغ بطريق الإلكتروني عبر منصات مخصصة مثل تطبيق الو شرطة تطبيق طريقي صفحة فيسبوك طريقي تابعة لدرك الوطني حيث يمكن مراسلتها عبر الماسنجر .

¹ بنوخ حبيب تحريك الدعوى العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2018 ص 8 9 10 11 .

² رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق.الاج.ج.ر العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 الموافق ل 13 اوت 2025 .

³ بنوخ حبيب تحريك الدعوى العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2018 ص 8 9 10 11.

⁴ الأمر رقم 156.66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل و المتمم بالقانون رقم 06.24 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 ابريل 2024 جريدة رسمية العدد 30 الصادرة في 02 مايو 2024.

تمكينهم من توجيه نداء للجمهور قصد تلقي معلومات او شهادات من شأنها مساعدتهم في تحريات حيث مكنت عناصر الضبطية توجيه نداء باي وسيلة من وسائل الاعلام والاتصال قصد الحصول على معلومات من شأنها خدمة التحقيق، وتمكينهم من نشر اشعارات او اوصاف او صور من أي عنوان او لسان او سند اعلامي بناء على اذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص إقليميا ان يطلبوا نشر اشعارات او اوصاف او صور من أي عنوان او لسان او سند اعلامي بخصوص اشخاص جاري البحث عنهم او متابعتهم المادة 26 ق الاج.ج¹

تمكينهم من استعمال الاجهزة التقنية والتكنولوجية لمعاينة واتبات الجرائم وفق المادة 20 فقرة 04 من قانون الإجراءات الجزائية.²

وكذلك اكدت المادة 349 من ق الاج.ج ذلك بنصها يجوز اتبات الجرائم باي طريقة من طرق الإثبات، بما فيها طريق الالكتروني ماعادا الحالات التي ينص فيها القانون خلاف ذلك، القاعدة العامة بان القضاء الجزائي يمتاز بحرية الإثبات خصوصا في مجال الجنائيات¹، غير انه اقر استثناءات تتعلق بجرائم خاصة مثل جنحة الزنا.

اي ان المشرع سخر الوسائل التقنية والتكنولوجيا الحديثة في خدمة عناصر الضبطية القضائية قصد خدمة التحقيق وتوصل لمرتكبي الجريمة فمثلا يمكنهم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال قصد التواصل مع مرتكبي الجريمة وكذلك استخدامها بغية اتباثها³.

¹ قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

² الامر رقم 156.66 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المعدل و المتمم بالقانون رقم 06.24 المؤرخ في 19 شوال عام 1445 الموافق 28 ابريل 2024 جريدة رسمية العدد 30 الصادرة في 02 مايو 2024.

³ بنوخ جبيب تحريك الدعوى العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد بن باديس مستغانم سنة 2018 ص 8 9 10 11 .

غير تلقي الشكاوى والبالغات والبحث والتحقيق عن الجرائم المنصوص عليها في تشريع الساري المفعول واتبائها ونسبتها الى مرتكبيها، تتولى علاوة على ذلك تتولى تحرير المحاضر بأعمالهم، وخطار وكيل الجمهورية بغير تمهل عن الجرح والجنابات التي تصل الى علمهم.

تتضمن هذه المحاضر الهوية الكاملة للأطراف ومكان اقامتهم وتصريحاتهم كذلك ارقام هواتفهم وبريديهم الإلكتروني مما يسهل استدعائهم.

امكانية استدعاء الاطراف بطريقة الكترونية

حيث يطلع ضابط الشرطة القضائية الاطراف إمكانية استدعائهم عبر عناوينهم الإلكتروني او ارقام هواتفهم، شرط موافقتهم صراحة على استدعائهم بهذه الكيفية، ويطلعهم على وجوب اخطار القاضي المختص بكل تغيير لأرقام هواتفهم وعناوينهم الإلكتروني، يدون كل هذا في المحضر ويترتب على مخالفة هذا الشرط جزاء يتمثل في البطلان المادة 27 ق.الاج.ج.¹

تؤكد هذه الكيفية بالمادة 308 ق.الاج.ج المتعلقة باستعمال الوسائل الإلكتروني بنصها يمكن ان تتم الاستدعاءات والإطارات والتبليغات بطريق الإلكتروني، إذا وافق الأطراف المعنيون صراحة على ذلك. بهذا يمكن استدعاء الشخص المشتبه به او المتهم بواسطة الوسائل التكنولوجية، مما يساعد على تسريع الإجراءات وحفظ خصوصية المشتبه به او المتهم.

التلقي الإلكتروني للشكاوى واتباث الجرائم بطرق الإلكتروني واستدعاء الأطراف الكترونيا كل هذا يندرج ضمن التقاضي الإلكتروني.

الفرع الثاني : مظاهر التقاضي الإلكتروني امام النيابة العامة.

استحداث منصة رقمية لتسيير الملف القضائي:

¹ قانون رقم 14.25 المؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 جريدة رسمية العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 13 غشت سنة 2025.

منصة رقمية تمكن قضاة النيابة من تتبع وتسيره الملف القضائي منذ دخوله الى الهيئات القضائية الى غاية

صدور الحكم الباث النهائي¹

إمكانية الاستعانة بالتكنولوجيا الالكترونية للقيام بالإجراءات والتبليغات المرتبطة بالدعوى العمومية في

قانون الإجراءات الجديد منحت النيابة العامة هذه الامكانية اذ المادة 609 من 14.25 على ما يلي²:

المادة 609 من ق.الاج.ج: تتم إجراءات التكليف بالحضور والتبليغات من طرف النيابة العامة عن طريق

المحضر القضائي او بواسطة الوسائل الالكترونية إذا كان المعني قد وافق عليها او عن طريق البريد او

امانة الضبط او عند الاقتضاء عن طريق الضبطية القضائية³

المادة 619 يمكن للنيابة العامة أن ترسل التكليف بالحضور بالطريق الالكتروني، متى كان المعني قد أبدى

المعني قبوله بذلك، وتضمنت المادة شروط متعلقة بالوسيلة المستعملة اذ اشترطت أن تمكن الوسيلة من

التعرف الموثوق على أطراف التراسل الالكتروني وتضمن سلامة الوثائق المرسلة وكذلك امن وسرية التراسل

حفظ المعطيات بطريقة تسمح بتحديد الارسل والاستلام من طرف المرسل إليه بطريقة اكيده⁴.

كما يمكن اداع الشكوى الكترونيا وتتبع مالها عبر بوابة الخدمات الالكترونية الخاصة بوزارة العدل عبر

رابط التالي <https://portail.mjjustice.dz/remote/login?lang=fr>

¹ عسكري نبيل عمارة احمد فروق مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الية التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري (القضاء العادي) سنة 2023/2025 رص 44 / ق.الاج.ج.

² قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

³ قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

⁴ عسكري نبيل عمارة احمد فروق مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء الية التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري (القضاء العادي) سنة 2023/2025 رص 44 / 45.

كما يمكن لوكيل الجمهورية اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالة تمديد التوقيف للنظر، وكذا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص جهة التحقيق أو الحكم التي أصدرت الأمر بالقبض، ويشار إلى ذلك في المحاضر المحررة في الحالتين وفقاً للمادة 640 ق الاج.ج¹.

المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني خلال مرحلة التحقيق القضائي.

يتصل قاضي التحقيق بالدعوى العمومية اما من خلال الطلب الافتتاحي لأجراء التحقيق وهو عبارة عن طلب كتابي يوجه من السيد وكيل الجمهورية الى السيد قاضي التحقيق في الجنايات باعتبار ان التحقيق فيها اجباري و الجناح المعقدة و الخطيرة او من خلال الشكوى المصحوبة بادعاء مدني من طرف الضحية حيث يجوز لكل شخص تضرر من جناية او جنحة، ان يدعي مدنيا بتقديم شكواه امام قاضي التحقيق بتوافر شروط محددة، يتبين لنا هاذين طريقين لاتصاله بالدعوى من خلال المادة 69 ق الاج.جاذ يعتبر قاضي التحقيق اول درجة من درجات التحقيق تليه غرفة الاتهام التي تتصل بالدعوى العمومية اما من خلال استئناف أوامر قاضي التحقيق او عندما يكمل قاضي التحقيق تحقيقه ويرى ان الوقائع تشكل جناية يأمر بإرسال ملف الدعوى مرفق بوسائل الاثبات⁶² الى النائب العام التي يتولى تهيئتها ثم يحيله الى غرفة الاتهام اذ نتطرق في الفرع الأول لمظاهر التقاضي الإلكتروني امام قاضي التحقيق و غرفة الاتهام اما الفرع الثاني فنتطرق فيه لبطلان إجراءات التحقيق².

الفرع الاول : مظاهر التقاضي الإلكتروني أمام جهات التحقيق (قاضي التحقيق وغرفة الاتهام).

يمكن لقاضي التحقيق استدعاء الشهود بطريقة الكترونية بواسطة البريد الإلكتروني وفق المادة 163 فقرة 02 ق الاج.ج، يتم استدعاء الشهود برسالة عادية او برسالة موصى عليها او بالطريق الإلكتروني.

¹ سمير حليفي التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائري بين ضرورة المواكبة واحترام ضمانات المحاكمة العادلة المجلد 19 العدد 02 ديسمبر سنة 2024 ص 157 158.

² قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

استدعاء المتهم بطريق الإلكتروني عبر رسالة الكترونية او رسالة نصية شريطة موافقة المتهم على ذلك شرط موافقته صراحة في المحضر، وإعلامه بوجوب اطلاع قاضي التحقيق عن أي تغير في العنوان الإلكتروني او رقم الهاتف 175 فقرة 104¹.

استدعاء المحامي بوسائل الإلكترونية لحضور استجواب وإجراء المواجهة المادة 180 فقرة 03. ق.الاج.ج.

تمكين جهات التحقيق ممثلة في قاضي التحقيق وغرفة الاتهام ان تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب وسماع شخص، او في اجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوج ق.الاج.ج. تحرير محاضر بشأنها⁶¹ طبقا للمادة 641 ق.الاج.ج.

يتم استجواب المتهم غير المحبوس أو سماعه أو إجراء مواجهة بينه وبين غيره في مرحلتي التحقيق القضائي أو المحاكمة، باستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد، بمقر المحكمة الأقرب من مكان إقامته، ويتم تلقي تصريحاته بحضور أمين ضبط وبعد تحقق وكيل الجمهورية المختص إقليميا من هويته المادة 640 ق.الاج.ج.

يحرّر أمين الضبط محضرا عن سير عملية استعمال المحادثة المرئية عن بعد ويوقعه ثم يرسله بمعرفة وكيل الجمهورية إلى الجهة القضائية المختصة، لإلحاقه بملف الإجراءات.²

تطبق نفس الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة عندما يتعلق الأمر بباقي الأطراف والشهود والخبراء والمترجمين.

¹ سمير حليفي التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائري بين ضرورة المواجهة واحترام ضمانات المحاكمة العادلة المجلد 19 العدد 02 ديسمبر سنة 2024 ص 157 158.

² قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر. عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

كما يمكن لوكيل الجمهورية أو لقاضي التحقيق اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في حالة تمديد التوقيف للنظر وكذا في حالة القبض على المتهم خارج دائرة اختصاص جهة التحقيق أو الحكم التي أصدرت الأمر بالقبض، ويشار إلى ذلك في المحاضر المحررة في الحالتين¹.

يوقع الشخص التي ثم سماعه عن بعد على المحضر الذي أرسل اليه بواسطة أي وسيلة من وسائل الاتصال في حال ما إذا رفض أو تعذر ذلك ينوه على ذلك في المحضر المادة 644 ق الاج.ج².

تبليغ قاضي التحقيق للمتهم الامر بالوضع بالحبس المؤقت بواسطة المحادثة عن بعد ما احاطته علما بحقوق المذكورة في المادة 201 وينوه على ذلك في محضر السماع ترسل نسخة من الامر بالإيداع للتنفيذ عن طريق احدى وسائل الاتصال الى وكيل الجمهورية او مدير المؤسسة العقابية عن طريق وكيل الجمهورية المادة 645 ق الاج.ج³.

تمكين قاضي التحقيق من اتخاذ تدابير المراقبة الالكترونية للتحقق من مدى التزام المتهم من إجراءات الرقابة القضائية الواردة في نقاط 1 و 2 و 6 و 9 و 10 من المادة 198 من ق الاج.ج تتعلق بالحالات الاتية: عدم مغادرة الحدود الإقليمية التي حددها قاضي التحقيق الا بإذن هذا الأخير.

عدم الذهاب الى بعض الأماكن المحددة من طوف قاضي التحقيق.

الامتناع عن الاتصال بالأشخاص الذين يعينهم قاضي التحقيق او الاجتماع ببعضهم.

المكوث في إقامة محمية يحددها قاضي التحقيق وعدم مغادرتها الا بإذن هذا الأخير⁴.

¹قانون 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 03 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية ج.ر عدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر عام 1447 / 13 غشت سنة 2025.

²قانون الإجراءات الجزائية نفس المرجع السابق .

³غدامسي موسى ،شتيوي بلال بطلان الاعمال الإجرائية في المواد الجزائية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة غرداية سنة 2018/2017 ص 38.37.36.

⁴رانية صغير المراقبة الالكترونية مكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي تبسة سنة 2020/2021.

عدم مغادرة مكان الإقامة الا بشروط وفي مواقيت محددة.

المراقبة الالكترونية استعمال وسائل تكنولوجية متقدمة بغية التأكد من تواجد المحكوم عليهم ضمن النطاق الجغرافي المحدد المسموح لهم التواجد به وتحقق من مدى التزامه للالتزامات المفروضة عليه يتمثل في سوار الكتروني.

انشاء نظام الي وطني لصحيفة السوابق القضائية لوزارة العدل يديرها قاضي، بحيث يمكن الحصول على كل من القسيمة رقم 2 بناء على طلب يوجه القاضي الذي يدير النظام الالي، والقسيمة رقم 03 من الموقع الالكتروني.

القسيمة رقم 02 هي بيان كامل بكل القسائم رقم 1 الخاصة بشخص نفسه تسلم الى النيابة العامة والقضاة قضاة الحكم وقضاة التحقيق ووزير الدفاع الوطني والى مديري المؤسسات العقابية والإدارات العمومية.

القسيمة رقم 03 هي بيان للأحكام الصادرة من احدى الجهات القضائية بجناية او جنحة قضت بعقوبات مقيدة للحرية تفوق شهرا واحد.¹

الفرع الثاني: بطلان إجراءات التحقيق.

نميز بين سببين من اسباب بطلان إجراءات التحقيق القضائي اما لمخالفة نص صريح، والمساس بإجراءات جوهرية.

حالات البطلان المقرر بموجب نص صريح:

بطلان الاستجواب عند الحضور الاول لعدم القيام بالتحقق من هوية المتهم واعلامه بالتهمة الموجهة اليه، عدم تنبيه المتهم بحقه بإدلاء اي تصريح، تنبيه المتهم بحقه في الاستعانة بمحام، تنبيه المتهم بوجود اخبار قاضي التحقيق عن اي تغير في عنوانه او بريده الالكتروني او رقم هاتفه المادة 175 فقرة 05

¹ غدامسي موسى، شتيوي بطلان الاعمال الإجرائية في المواد الجزائية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة غرداية السنة 2018/2017 ص 36 37 38
39 40 41 42 43 44 45.

ق.الاج.ج، بطلان سماع المدعي المدني حيث يتمتع بنفس ضمانات المتهم عند استجوابه او مواجهته، بطلان المواجهة لعدم حضور المحامي او استدعائه قانونا متى تمسك به الاطراف وهنا ينبغي وضع الملف تحت تصرفهم قبل 24 ساعة من اجراء المواجهة، مخالفة مبدأ الفصل بين سلطات الجزائية اذ لا يجوز لقاضي التحقيق ان يشترك في الحكم وفق المادة 69 ق.الاج.ج، عدم بيان الوقائع موضوع الاتهام ووصفها القانوني و النصوص المطبقة في قرار الاحالة لمحكمة الجنايات المادة 295 ق.الاج.ج

حالات البطلان المقرر للمساس بإجراءات جوهرية: اخذ المشرع الجزائري بمذهب البطلان الذاتي اذ يبطل الاجراء المخالف لقاعدة جوهرية متى مسى بحقوق الدفاع او حقوق اي خصم بالدعوى، اذ نصت على هذا المادة 255 ق.الاج.ج نذكر بعض حالات التي يعتبر البطلان فيها جوهريا.

بطلان الانابة القضائية من طرف قاضي التحقيق ما اذا تضمنت تفويضا عاما وفق المادة 235 ق.الاج.ج، بطلان الخبرة ما اذا قام الاطراف باختيار او تعيين الخبير، عدم اداء الخبير الغير مقيد في قائمة الخبراء لليمين، بطلان اوامر القضاء لعدم احاطة المتهم بما اتخذ ضده من إجراءات وعدم تضمن المحضر ان المتهم بلغ بهاذ الامر، بطلان اوامر التصرف في التحقيق في حالة ما اذا لم يتم تبليغها للخصوم، عدم تبيان هوية المتهم، عدم تسبيب اوامر التصرف، عدم اخضاع الوقائع لتكيف قانوني معين، بطلان الشهادة اذ قد يعتري شهادة الشهود عيب يؤدي الى بطلانها من بين هذه العيوب ادلاء الشاهد لشهادته تحت اكره او تعذيب، او اذا وجدت حالة تنافي اي يوجد تعارض بين صفة الشاهد و مصلحته، في حالة ما اذا ادلى الشاهد شهادته بدون اداء اليمين القانونية الا في حالة اعفائه منها.

المبحث الثاني: تطبيقات التقاضي الإلكتروني خلال مرحلة المحاكمة.

تعتبر مرحلة المحاكمة اخر مرحلة من مراحل الدعوى العمومية، حيث ينتظر بها ان تقوم الجهة القضائية بنظر الدعوى حيث تتطلب مجموعة من الإجراءات للانعقاد بتشكيلة فردية او جماعية، للقيام بالبث في النزاع بموجب حكم قضائي ينتظر ان يصبح نهائي سواء باستيفاء طرق الطعن او بفوات الآجال، اذ ان المشرع

الجزائري في اطار تبني التقاضي الالكتروني وعصرنة العدالة اضى العديد من مظاهر التقاضي الالكتروني تتطرق لها في اول مطلب ممثلة في حماية الشهود و المحاكمة الالكترونية و الدفع الالكتروني(الفرع الاول) والمراقبة الالكترونية (الفرع الثاني)، غير ان الأخيرة اثارت عدة إشكالات حول مساسها بمبادئ المحاكمة العادلة، لذا نتطرق في المطلب الثاني لإجراءات المحاكمة الالكترونية(الفرع الاول)، و الاشكاليات المرتبطة بها (المطلب الثاني)¹.

المطلب الأول: تطبيقات التقاضي الإلكتروني خلال مرحلة المحاكمة.

يظهر في قانون الاج.ج الجزائى الجديد 14.25² وكذلك قانون تنظيم السجون إعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين 04.05 المعدل والمتمم³ العديد من مظاهر التقاضي الالكتروني بحيث يمكن ادماجها ضمن أحد المظهرين التاليين: اولهما هو المحاكمة الالكترونية (الفرع الاول)، والمراقبة الالكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: المحاكمة الالكترونية.

هو نظام حديث ثم بفضل شبكة الياف بصرية ربطت كل المحاكم و المجالس القضائية و المؤسسات العقابية على مستوى وطني فيما بينها، يعتمد على التواصل السمعي والبصري ،حيث تمكن كل طرف من راية الطرف الاخر صوتا و صورة ،تبنى المشرع الجزائري المحادثة المرئية عن بعد بموجب ق 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة اذ نظم المشرع الاحكام الخاصة باستخدامه في مرحلة المحاكمة بالإضافة الى الاحكام العامة الواردة في ق ع.د نظم الاحكام الخاصة به في الباب الثالث من المادة 646 الى 650 ق الاج.ج الجديد تحت عنوان استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة³، كما اذ يعتبر القانون 04.20

¹ غدامسي موسى، شتيوي بطلان الاعمال الإجرائية في المواد الجزائية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة غرداية السنة 2017/2018 ص 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45.

² قانون الإجراءات الجزائية نفس المرجع السابق.

³ قانون رقم 01.18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 يتم القانون رقم 04.05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن ق ت.س.اع.الاد.اج.ل.ج.ر. العدد 05 الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى عام 1439 هـ الموافق ل 30 يناير سنة 2018 العدد 543.

المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق ل 30 اوت سنة 2020 المعدل والمتمم الامر رقم 155.66 المرخ

في 08 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية اول تقنين هذه لتقنية.¹

تمكين جهات الحكم ان تلجا الى تقنية المحادثة عن بعد اما من تلقاء نفسها او بناء من طلب أحد المتهمين او محاميهم او بطلب النيابة العامة في استجواب او سماع شخص او اجراء المواجهة بين الأشخاص كذلك عند النطق بالحكم ويعتبر الحكم هنا حضوري وجاهي.

اجازة سماع شاهد مخفي الهوية، بحيث لا يمكن التعرف على صوته وصورته، اذ مكنت جهات الحكم استعمال أساليب تقنية لسماع شاهد عبر تقنية التحضر المرئي عن بعد مع إخفاء هويته، حيث نصت المادة 136 ق الاج.ج يجوز لجهة الحكم، تلقائيا أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مخفي الهوية عن طريق وضع وسائل تقنية تسمح بكتمان هويته، بما في ذلك السماع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد واستعمال الأساليب التي لا تسمح بمعرفة صورة الشخص وصوته.

ترخيص للمحبوس الاتصال عن بعد بالوسائل التي تتيحها المؤسسة المادة 72 ق ت.ت. اع.الا.اج.¹

الدفع الإلكتروني للكفالة كضمان لشخص الأجنبي للإفراج المؤقت وفق المادة 214 ق الاج.ج.

يجوز أن يكون الإفراج لأجنبي مشروطا بتقديم كفالة، وذلك في جميع الحالات التي لا يكون فيها الإفراج بقوة

القانون²

¹قانون رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق الاج.ج.ر. العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 هـ الموافق ل 13 اوت 2025.

²قانون رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق الاج.ج.ر. العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 هـ الموافق ل 13 اوت 2025.

مادة 214: تدفع الكفالة نقداً أو أوراقاً مصرفية أو شيكات مقبولة الصرف أو سندات صادرة أو مضمونة من الدولة، وتسلم لدى أمين ضبط المحكمة أو المجلس القضائي أو محصل التسجيل، ويكون الأخير هو المختص وحده بتسليمها إذا كانت سندات، كما يمكن أن تدفع عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية.¹

يعتبر الدفع الإلكتروني من أهم خصائص التقاضي الإلكتروني، لم يشر له المشرع كثيراً في قانون الاج.ج، غير أنه توجد نصوص أخرى متفرقة مثلاً تتيح تسديد الغرامات والمصاريف القضائية لدى المصالح المختصة بالجهات القضائية بواسطة أجهزة ومواقع الدفع الإلكتروني.

التسجيل الإلكتروني لعريضة التعويض عن الحبس المؤقت حيث نصت المادة 223 فقرة 02 ق الاج.ج تودع العريضة الموقعة من طرف المدعي أو محاميه لدى أمين اللجنة أو ترسل إليه إلكترونياً، مقابل وصل.

وفق المادة 220 ق الاج.ج يمنح التعويض المنصوص عليه في المادة 219 أعلاه، بقرار من لجنة تنشأ على مستوى المحكمة العليا تدعى "لجنة التعويض" والمسمّاة في هذا القانون "اللجنة".²

يتبين لنا من خلال هذه المواد إمكانية الحصول على تعويض عن الحبس المؤقت، شرط إخطار اللجنة بعريضة موقعة لدى أمين لجنة أو مرسلة له إلكترونياً في أجل 6 أشهر من قرار القاضي الأوجه للمتابعة أو البراءة نهائياً وحائز لقوة شيء المقضي به.

الفرع الثاني: المراقبة الإلكترونية.

عرف المشرع الجزائري المراقبة الإلكترونية في نص المادة 150 مكرر ق ت.س.ع.الاد.الاج.ل، الوضع تحت المراقبة الإلكترونية إجراء يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية.

¹ قانون رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق الاج.ج.ر.ر.العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447هـ الموافق ل 13 اوت 2025.

² قانون رقم 01.18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 يتم القانون رقم 04.05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن ق ت.س.ع.الاد.الاج.ل.ج.ر.ر.العدد 05 الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى عام 1439هـ الموافق ل 30 يناير سنة 2018 العدد 54.

يتمثل الوضع تحت المراقبة الإلكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه، طيلة المدة المذكورة في المادة 150 مكرر 1 لسوار إلكتروني يسمح بمعرفة تواجده في مكان تحديد الإقامة المبين في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات¹.

يتضح ان مجال التقاضي الإلكتروني في المادة الجزائية يتسع ليصل حتى الى تطبيق العقوبات، ويشترط لتطبيق نظام المراقبة الإلكترونية كبديل عن العقوبة التقليدية تتمثل في²:

ان تكون عقوبة سالبة للحرية وبالتالي لا يجوز تطبيقه كبديل عن عقوبة الغرامة او الإعدام، وان تكون مدة العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز الثلاث سنوات او تبقى منها ثلاث سنوات أي حكم بأكثر من ثلاث سنوات ولكنه قضى الفترة الزائدة وتبقت له ثلاث سنوات مثال حكم القاضي بأربع سنوات قضى سنة تبقت ثلاث سنوات 150 مكرر 01.

لم يفرق المشرع الجزائري بين ان تكون العقوبة السالبة للحرية عقوبة حبسية او سجنية، حيث تقتزن الأولى بالجنح والثانية للجنايات، بالتالي يمكن لكل من حكم عليه بعقوبة سالبة للحرية الاستفادة من هذا نظام. يخص فقط شخص طبيعي وهذا شرط بديهي كون هذه العقوبة لسيقة بالشخصية الادمية.

موافقة المحكوم عليه او ممثله القانوني في حالة ما إذا كان قاصرا 150 مكرر 02 احترام كرامة الشخص المعني وحياته.

ان يكون الحكم بالعقوبة حكم نهائي 150 مكرر 03

يثبت المعني مقر سكن أو اقامة ثابتا 150 مكرر 03 فقرة 02،

¹ قانون رقم 01.18 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1439 الموافق 30 يناير سنة 2018 يتم القانون رقم 04.05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتضمن ق ت.س.ع.ا.د.الاج.ل.ج.ر. العدد 05 الصادرة بتاريخ 12 جمادى الأولى عام 1439 هـ الموافق ل 30 يناير.

² منال رواق ياسين جيبيري التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 160161، 162.

المادة 150 مكرر 03 فقرة 03 ألا يضر حمل السوار الإلكتروني بصحة المعني،

المادة 150 مكرر 03 فقرة 04 أن يسدد المعني مبالغ الغرامات المحكوم بها عليه .

إجراءات الاستفادة تتمثل في تقديم طلب الى قاضي تطبيق العقوبات لكان إقامة المحكمة عليه أو المكان الذي يوجد به مقر المؤسسة العقابية المحبوس بها المعني، يفصل فيه في اجل 10 أيام من تاريخ اخطاره بموجب مقرر لايقبل أي طعن، يتم في هذه الفترة تجميد تطبيق العقوبة وفي حال رفض قاضي تطبيق العقوبة يمكن تقديم طلب جديد بعد مرور 6 أشهر تحسب من تاريخ رفض طلبه الأول المادة 150 مكرر 04¹.

المطلب الثاني: اجراءات اللجوء للمحاكمة الالكترونية والاشكالات المرتبطة بها.

ان انعقاد المحاكمة الالكترونية يتم عبر مجموعة من الإجراءات القانونية المحددة التي اقرها المشرع لها من ايجابيات في قانون الإجراءات الجزائية، حيث تساهم في حماية الافراد وتوفير الوقت و الجهد ، ولكن مع ذلك ظهرت العديد من الانتقادات و العيوب التي ترى بان المحاكمة الالكترونية او المحاكمة عن بعد تمس مبادئ المحاكمة العادلة اذ تعتبر حق دستوري حيث نصت المادة 41 من دستور 2020 كل شخص يعتبر بريئاً حتى تثبت قضائية ادانته في اطار محاكمة عادلة² تنطبق في هذا المطلب لإجراءات انعقاد المحاكمة الالكترونية الفرع الاول ، و الاشكاليات التي تطرحها المحاكمة الالكترونية في المطلب الثاني².

الفرع الاول: إجراءات انعقاد المحاكمة الالكترونية.

اذا كان اللجوء من تلقاء جهات الحكم هنا تلتزم جهات الحكم بأخذ رأي النيابة العامة حول استعمال هذه التقنية وتحيط الخصوم علماً بذلك، غير انه إذا أبدت النيابة العامة او الخصوم او المتهمين دفع غير جدية

¹ قانون رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق الاج.ج.ر.ر العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 هـ الموافق ل 13 اوت 2025.

² دستور الجزائري لسنة 2020 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 82 الصادر 12 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 16 ديسمبر سنة 2020.

فان جهة المحكمة تصدر قرار باستمرار المحاكمة عن بعد ويكون هذا القرار غير قابل لأي طعن 647 ق.الاج.ج.

إذا كان اللجوء لها بناء على طلب النيابة العامة يتولى امين ضبط المؤسسة العقابية تحرير محضر حول سير عملية إذا كان اللجوء الى محاكمة عن بعد بناء على طلب أحد الأطراف او محاميهم تبث المحكمة بطلب القبول او الرفض بعد اخذ رأي باقي الأطراف او محاميهم او النيابة العامة 648 ق الاج.ج.التقاضي الالكتروني ويرسله الجهة القضائية المختصة لا رفاقه بملف الإجراءات.

للمحامي الحرية في الاختيار بين الحضور امام الجهة القضائية المختصة او برفقة موكله بمكان سماعه غالبا بالمؤسسة العقابية 647 فقرة 03 ق الاج.ج.

وفق المادة 497 والمادة 649 ق الاج.ج يكون الحكم حضوريا وجاهيا على المتهم الذي يرفض الإجابة على الأسئلة او يقرر تخلف عن الحضور إذا تقرر اجراء المحاكمة عن بعد.

الفرع الثاني : الاشكاليات التي تطرحها المحاكمة الالكترونية.

هاجم بعض الفقه فكرة المحاكمة المرئية الالكترونية بشدة كونه نظام حديث اذ اعتبروا انه يمس بروح القانون وبمبادئ المحاكمة العادلة (مبدأالحضورية، مبدأ العلنية والمساواة، مبدأ الوجاهية، الحق في الدفاع.).

مبدأ الحضورية يرى بعض الفقه انه من سلبيات المحاكمة الالكترونية عدم الحضور المادي للشخص امام المحكمة اذ ان القاضي لايسوغ له ان يبني قراره الا على الادلة المقدمة له في معرض المرافعات و التي جرت مناقشتها حضوريا امامه المادة 349 فقرة 02 ق الاج.ج ،حيث يرون انه لا يمكن للقاضي ان يكون اقتناعه عن شخص غير ماثل امامه خصوصا مع عدم وضوح صورة او الصوت ،ففي المحاكمة الحضورية يتمكن القاضي من المعاينة الكاملة للوقائع وقراءة نفسية المتهم وحركاته وهاذا يشكل عنصر حاسم في تكوين

اقتناعه خصوصا في مواد الجنايات التي يصبح فيها الوضع أكثر تعقيدا نظرا لكونها محكمة شعبية بوجود محلفين لم يتلقوا تكوين¹

قانوني او تقني وبالتالي يصعب عليهم تكوين اقتناع شخصي لمتهم غير مائل امامهم، وكون ان الاقتناع الشخصي للقاضي الجنائي اوسع من قاضي الجرح.²

مبدأ العلنية يضمن مبدأ العلنية حياد القضاء من خلال تمكين الجمهور من مراقبة سير الإجراءات القضائية وفي هذا نصت المادة 07 من ق.الاج.م.ا.الجلسات علنية ما لم تمس العلنية بالنظام العام والآداب العامة وحرمة الاسرة، ويكون في هذه الحالة النطق بالحكم حضوري، حيث يرى بعض الفقه ان المحاكمة الالكترونية تخرق مبدأ العلنية بسبب غياب المتهم او عدم شعوره بطمأنينة بسبب عدم وجود رقابة شعبية على السلطة القضائية.³

مبدأ المساواة: فقد نصت عليه المادة 165فقرة 01 من دستور 2020 وكذلك المادة 03 فقرة 02 من ق.الاج.م.ا. يستفيد الخصوم اثناء سير الخصومة من فرص متكافئة لعرض طلباتهم ودفعهم، اذ يرى بعض الفقه ان المحاكمة الالكترونية تمس بمبدأ المساواة كون ان النيابة العامة باعتبارها تلعب دور الخصم الممتاز تكون حاضرة ماديا ولها ان تبدي طلبتها ودفعها وحتى المرافعة حضوريا دون وجود اي عائق او مشكل تقني عكس المتهم الذي قد يعاني من صعوبات تقنية مثل ضعف الاتصال تقطع الصوت عدم وضوح صورة⁴

¹ قانون رقم 14.25 مؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق ل 13 غشت سنة 2025 يتضمن ق.الاج.ج.ر. العدد 54 الصادرة بتاريخ 19 صفر 1447 هـ الموافق ل 13 اوت 2025

² منال رواق ياسين جيبيري التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 161 162 163

³ منال رواق ياسين جيبيري التقاضي الالكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية العدد الخاص ديسمبر سنة 2021 ص 161 162 163

⁴ بوسام بوبكر التقاضي المرئي عن بعد في المادة الجزائية والمحاكمة العادلة مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد 08 الغد الثامن جوان سنة 2023 ص 447 448

مبدئ الوجاهية: اتخاذ كافة الاجراءات في مواجهة الخصوم بطريق تمكينهم من العلم بها سواء عن طريق اجراءها في حضورهم كإبداء الطلبات والدفع وإجراء التحقيقات أم عن طريق اعلامهم بها تمكينهم من الاطلاع عليها ومناقشتها، نصت عليه المادة 03 من الاج.م.ا يلتزم القاضي والخصوم بمبدأ الوجاهية، يرى بعض الفقه ان المحاكمة عن بعد تمس بمبدأ الوجاهية نظرا لكون اناالاصل في الاحكام الجزائية ان تبنى على ماتم مناقشته في معرض الجلسات، ويترتب عن ذلك الزامية حضور كل اطراف الخصومة الى الجلسة حضورا ماديا في مجلس واحد، ليتمكن كل طرف من سماع ادعاءات الطرف الاخر ويقدم دفوعه بشأنه¹.

الحق في الدفاع: اذ انها تلغي الجانب الانساني في المحاكمة فقيام الشخص بالدفاع عن نفسه عن بعد يحرمه من الاستفادة من المشاعر الانسانية للقاضي، وربما لم يستطيع الدفاع عن نفسه وتعبير عن خاطره بشكل جيد وكون ان التقنية لا توفر مستوى عالي من الواقعية لن يتمكن القاضي من معرفة تعابير المتهم ومشاعره وصراحته كما لو كان ماثلا امامها².

ضعف وسائل الاتصال وضعف شبكة الانترنت بين قاعة الجلسات والمتهم ففي هذه الحالة يعتبر حضوره شكليا فقط حيث ان القاضي كثيرا ما يضطر الى وقف المحاكمة بسبب انقطاع الصورة او تقطع الصوت بل حتى احيانا تعذر تشكل الصورة المرئية للمتهمين إذا كانوا متعددين وبالتالي يضطر الى ان ينضر الى واحد فقط كل مرة خلاف ما تتطلب المحاكمة الالكترونية فضلا عن مثلهم امام القاضي بملابس المؤسسة العقابية.

¹ منال رواق ياسين جيبيري التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة مجلة البصائر للدراسات القانونية

² بوسام بوبكر التقاضي المرئي عن بعد في المادة الجزائية والمحاكمة العادلة مجلة العلوم القانونية والاجتماعية المجلد 08 الغد الثامن جوان سنة 2023 ص 447 448.

خلاصة الفصل الثاني

يتبين لنا ان المشرع الجزائري كرس التقاضي الإلكتروني في المادة الجزائية بموجب قانون الإجراءات الجزائية الجديد ليشمل كل مراحل الدعوى العمومية سواء مرحلة المتابعة (التحقيق الابتدائي) و المرحلة التحقيق القضائي والمرحلة المحاكمة من خلال رقمنة الإجراءات القضائية و التوسع في المبادئ العامة المقررة في قانون عصرنة العدالة و لكون مرحلة المحاكمة اخر مرحلة من مراحل الدعوى العمومية التي قد يترتب عنها ادانة المتهم بعقوبة سالبة للمال او سالبة للحرية بل وحتى سالبة للحياة فان بعض الفقه هاجمها بشدة واعتبر ان المحاكمة عن بعد او المحاكمة الالكترونية تمس بضمانات المحاكمة العادلة .

الخاتمة

الخاتمة

لم يكن ظهور التقاضي الالكتروني وليد الصدفة و انما كان نتيجة تجمع مجموعة من العناصر المادية و البشرية و التنظيمية، مما يدل على الجهود الجبارة التي تبذلها وزارة العدل في سبيل عصرنة العدالة لجعلها اقرب للمواطن، اذ ان التقاضي الالكتروني يساعد في اصلاح منظومة العدالة وتسهيل الحياة القضائية، حيث صرح رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة رحمه الله عند اشرافه على افتتاح السنة القضائية 2008/2007 بمقر المحكمة العليا بتاريخ 29 أكتوبر 2007: اصلاح العدالة ليس هدفا بحد ذاته وانما وسيلة مرحلية للارتقاء بالقضاء الى المستوى التي تفرضها التحولات الداخلية و الخارجية يتبين ، لنا من خلال الخطاب ان الجزائر كانت سباقة لتبني التقاضي الالكتروني اذ بدأت بواكره بظهور عبر خدمات رقمية متنوعة اذ ان المشرع قد قطع شوطا طويلا في عصرنة قطاع العدالة انطلاقا من القانون 03.15 المتعلق بعصرنة العدالة وصولا الى القانون 14.25 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية مما بعكس نية حقيقية لرغبة بإقامة تحويل جذري في قطاع القضاء .

النتائج

- التقاضي الالكتروني له جانب سلبي وإيجابي.
- وجود فراغ تشريعي وتنظيمي.
- لم يتم بعد تحقيق تقاضي الالكتروني بصفة كاملة.
- تسير الجزائر بخطى متسارعة نحو التقاضي الالكتروني.
- ان المحاكمة عن بعد ليست فعالة كما يجب.

التوصيات

- سد الفراغ التنظيمي والتشريعي.

- ادراجہ ضمن المقررات الدراسية لطلبة الحقوق.
- تحسين جودة البنى الرقمية الخاصة بنظام المحادثات المرآية عن بعد لتفادي انقطاع الصورة والصوت.
- نوصي بالمزيد من الدراسة.

الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مجلس قضاء سطيف

الرقم: 25/ب و 25/و

الرقم: 648/م 25/م

سطيف في: 2025/12/15

السيد الرئيس النائب العام لدى مجلس قضاء سطيف

الى السيد نقيب المحامين ناحية سطيف

الموضوع: بخصوص التوقيع الالكتروني للنسخة العادية للأحكام و القرارات القضائية.

المرجع: الارسال الوزاري رقم 3448 المؤرخ في 2025/11/16

تبعاً للإرسال المشار إليه بالمرجع اعلاه ، و تحسباً لإطلاق خدمة الحصول على النسخة العادية للأحكام و القرارات الصادرة عن الجهات القضائية موقعة الكترونياً عبر الانترنت لفائدة السادة المحامين بواسطة منصة جديدة.

و حتى يستفيد المحامين من الخدمة المذكورة المطلوب منكم العمل و بكل جدية على دعوة المحامين غير المسجلين على مستوى التطبيق الخاصة بهم و المنصبة على مستوى المحاكم لتسجيل انفسهم و ذلك في ظرف اسبوع.

تقبلوا السيد النقيب فائق التقدير و الاحترام

النائب العام

ف. بزر دازي



رئيس المجلس

ي. يعقوبي



إعلان

تماشيا مع تعميم استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وكذا
النقاضي الإلكتروني ، يعلم السيد النقيب كافة الزميلات
و الزملاء أن وزارة العدل قد قررت تعميم دفع مصاريف
الملفات القضائية من تسجيل و غيره عن طريق الدفع
الإلكتروني ابتداء من تاريخ 18-01-2026 دون الدفع النقدي.
و عليه ، يدعو السيد النقيب الزميلات و الزملاء إلى
استصدار بطاقات الانتماء CIB و الذهبية لتسهيل مهامهم .

إمضاء السيد النقيب .


عمر برغام
نقيب المحامين بوجهران
Omar BERGHAM
Bâtonnier de l'Ordre des Avocats



الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين

منظمة المحامين سطيف - مندوبية برج بوعريرج

الهاتف/الفاكس: 035.76.42.88 - البريد الإلكتروني: Ordre.bba@gmail.com



برج بوعريرج في: 2026/01/15

إعلان

حول نظام العمل بالتقاضي الإلكتروني

في إطار الانطلاق الرسمي في التقاضي الإلكتروني على مستوى مجلس قضاء
برج بوعريرج يوم 2026/01/18 فقد تقرر:

- 1- وجوب إيداع مختلف العرائض التي تحمل دفعة المحامي والمسجلة إلكترونيا في
الأرضية الرقمية للتقاضي الإلكتروني على مستوى شبك تسجيل الطعون بالمجلس
القضائي
- 2- وجوب إيداع رسائل التأسيس التي تحمل دفعة المحامي على مستوى الغرف
كل أيام العمل ما عدا يوم الجلسة للغرفة المعنية.
- 3- الأحكام المستخرجة إلكترونيا مقبولة في تسجيل الاستئناف.

مندوب النقيب

لدى مجلس قضاء برج بوعريرج

أ. بن عمير نور الدين

Cabinet du : Bâtonnier

مكتب السيد : النقيب

المرجع : 25/447

بومرداس في : 2025/12/ 28

تعليمية

- بناء على اللقاء المنعقد بتاريخ 2025/12/28 بين السيد النقيب قادري محمد و السيدة رئيسة مجلس قضاء بومرداس حول كيفية إجراءات التقاضي الإلكتروني للقضايا المدنية المسجلة إلكترونيا على مستوى مجلس قضاء بومرداس فإنه تم الاتفاق على مايلي :

بالنسبة للمستأنف :

أولا : ضرورة إيداع اصل عريضة الاستئناف المسجلة إلكترونيا التي تحمل دفعة المحامي الأصلية بالمكتب رقم 12 الموجود بالطابق الأول لمجلس قضاء بومرداس مقابل قاعة المداولات رقم 03 .

بالنسبة للمستأنف عليه :

أولا : ضرورة إيداع رسالة التأسيس التي تحمل دفعة المحامي الأصلية بالمكتب رقم 12 الموجود بالطابق الأول لمجلس قضاء بومرداس او عريضة الرد الأولى تحمل دفعة المحامي الأصلية .

ثانيا : فيما يخص ملفات الموضوع التي لا يمكن تحميلها إلكترونيا يمكن ايداعها ورقيا استثناءا بنفس المكتب رقم 12 الموجود بالطابق الأول لمجلس قضاء بومرداس .

ثالثا : كل الإجراءات الأخرى تتم إلكترونيا بما فيها الجلسات باستثناء جلسة المرافعات و النطق بالقرار .

النقيب

النقيب
محمد قادري



المقر : مجلس قضاء بومرداس - بومرداس - الهاتف - الفاكس

Cour de Boumerdes - Boumerdes - Tél /Fax : 024.79.58.97

E-mail : bbatonnat@gmail.com



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل

مجلس قضاء مستغانم
النيابة العامة

مستغانم في 2026/03/15

الرقم 0266/ن.ع/ب.و/2026

الرئيس و النائب العام لدى مجلس قضاء مستغانم
إلى السيد /
نقيب منظمة المحامين لناحية مستغانم

الموضوع : بخصوص الأرضية الرقمية الخاصة بالتبادل الإلكتروني للعرائض والمذكرات الجوابية في المواد المدنية.
المرجع: إرسالنا تحت رقم 2026/255 بتاريخ 2026/03/11 .
الإرسال الوزاري تحت رقم 2026/922 بتاريخ 2026/03/15 .

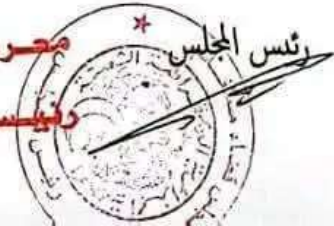
لاحقا لإرسالنا المشار إليه بالمرجع أعلاه، وفي إطار مواصلة العمل على تحسين وتطوير الأرضية الرقمية الخاصة بالتبادل الإلكتروني للعرائض والمذكرات الجوابية في المواد المدنية على مستوى المجلس القضائي، يشرفنا يشرفنا إعلامكم أنه تم إضافة خدمات جديدة تخص آلية الرسائل النصية القصيرة (SMS) على مستوى الأرضية الرقمية، تمكن السادة المحامين من تلقي إشعارات مستجدة بصفة أوتوماتيكية تخص أي إجراء متخذ في القضايا المسجلة بها على غرار :

- حالة إرجاع عريضة الطعن للمحامي من أجل التعديل .
- حالة جدولة القضية .
- في حالة طلب التأسيس عن بعد .
- وعليه نطلب منكم النشر الواسع لمحتوى هذا الإرسال على السادة المحامين .

تفضلوا ، بقبول فائق التقدير و الإحترام



محروف العربي
رئيس المجلس





الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين
منظمة المحامين سطيف قصر العدالة
هاتف / فاكس: 036.82.13.86

www.avocat-setif.org

ordre.setif@gmail.com



سطيف يوم: 2026/01/21

اعلان

حول التقاضي الالكتروني

➤ ليكن في علم السادة المحامين أن تسجيل عرائض

الاستئناف و المعارضات و عرائض الترجيع أمام

مجلس قضاء سطيف تتم الكترونيا ابتداء من يوم

الأحد 25 جانفي 2026.

➤ مع العلم فإنه تم وضع طاقم تقني من طرف مجلس

قضاء سطيف على مستوى الشباك الموحد

لمساعدة السادة المحامين الذين عليهم تقديم الرقم

السري.



نقيب المحامين
أ. طابري ابراهيم



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين
منظمة المحامين لتاحية وهران.

الملتقى الوطني

بعنوان:

التقاضي الإلكتروني

من تنظيم منظمة المحامين
لتاحية وهران.

14 جاتفي 2023.

بفندق AZ ، وهران الكبير.

الجلسة العلمية الثانية (مساء):
رئيس الجلسة: الأستاذ الدكتور العربي شحط عبد القادر.
13:30 " التقاضي الإلكتروني - دراسة مقارنة "

الأستاذ الدكتور واضح إياش ، أستاذ محاضر (أ) ، بقية الحقوق
والعلوم السياسية بجامعة وهران 2 ، محمد بن احمد و محامي بمنظمة
المحامين لتاحية وهران .

13:50 "نقضاء الإلكتروني بين التصوص و التطبيق في الجزائر ".

السيد مزاوي عبد القادر ، وكيل الجمهورية لدى محكمة قنيل

14:10 "التوصية القضائية بين الإجراءات التقليدية و الإجراءات الإلكترونية
لتقاضي ".

الأستاذ الدكتور محفوظ عبد القادر ، أستاذ محاضر (أ) بقية الحقوق

والعلوم السياسية بجامعة وهران 2 ، محمد بن احمد و محامي بمنظمة
المحامين لتاحية وهران.

14:30 مناقشة

15:30 نقلة التوصيات و اختتام أشغال الملتقى الوطني.

16:00 التقريرات



برنامج الملتقى:

9:00 الاستماع إلى نقلة لأيات بينات من الفكر العظيم.

9:05 الاستماع إلى التمدد الوطني.

9:10 كلمة ترحيبية من السيد نقيب منظمة المحامين لتاحية وهران

الدكتور زهور سهلي.

9:20 كلمة السيد رئيس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، التقيب

الأستاذ طاهري ابراهيم (نقيب منظمة المحامين لتاحية سطيف)

9:40 كلمة السيد محلي وزير العدل، حافظ الأختام، ممثلا بالسيد مفير

الشؤون المدنية و ختم الدولة بوزارة العدل، السيد أحمد علي

صالح.

10:00 الإعلان عن الافتتاح الرسمي للملتقى من قبل السيد نقيب

منظمة المحامين لتاحية وهران.

10:05 التقريرات الأولية.

الجلسة العلمية الأولى (صباحا):

رئيس الجلسة: الأستاذ البريشي جمال الدين.

10:15 " التقاضي الإلكتروني على ضوء المشروع التمهيدي للقانون المحل

و المسم للقانون الإجراءات المدنية و الإدارية ".

الأستاذ الدكتور العربي شحط عبد القادر ، رئيس المجلس العلمي لتاحية

الحقوق و العلوم السياسية بجامعة وهران 2 ، محمد بن احمد و عضو

مجلس منظمة المحامين لتاحية وهران.

10:35 " تبسيط الجانب التقني للتقاضي الإلكتروني ".

السيد موداج مصطفى ، مفير بالمديرية العامة للتسوية بوزارة

العدل.

10:55 " دور المحامي في نظام التقاضي الإلكتروني "

الأستاذ الدكتور حبتة مصر ، رئيس اللجنة العلمية لمسم القانون

القاضي بقية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة عبد الحميد بن

بشير ، مستأقم ، و محامي بمنظمة المحامين لتاحية وهران.

11:15 مناقشة

12:00 استراحة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

المديرية العامة لعصرنة العدالة

دليل استغلال الأرضية الرقمية للتبادل الإلكتروني للعرائض والمذكرات في المواد المدنية على مستوى المجلس القضائي

في إطار تجسيد مخطط عمل الحكومة، في الشق المتعلق بتيسير التقاضي وتحسين الإجراءات وتطوير وتوسيع الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المتقاضين والمحامين، اعتمدت وزارة العدل مشروع التحول نحو نظام التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية على مستوى المجالس القضائية، بدءا بالتبادل الإلكتروني للعرائض والمذكرات.

يهدف المشروع إلى:

- الارتقاء بآليات التقاضي وتطوير الخدمات القضائية عن بعد؛
- تبسيط وتحسين الإجراءات القضائية لفائدة المحامين وبالتالى المتقاضين؛
- تسهيل اللجوء إلى القضاء؛
- المساهمة في رقمنة مختلف مراحل معالجة الملف القضائي والإجراءات القضائية؛
- الأرشفة الإلكترونية للملف القضية؛
- تحقيق أكثر سرعة ونجاعة للفصل في القضايا وتحقيق جودة القرارات القضائية.

تتيح الأرضية المستحدثة في هذا الإطار ما يلي:

- الإيداع الإلكتروني لعريضة الاستئناف (عريضة القضية) وملف الموضوع ودفع الرسوم القضائية عبر الإنترنت بالاستعانة بحساب إلكتروني خاص بكل محامي؛

دليل لفائدة السادة المحامين:

يقوم المحامي بالولوج إلى الأرضية الرقمية المخصصة للتبادل الإلكتروني للمذكرات والعرائض المتاحة عبر الانترنت، عن طريق الرابط الإلكتروني: <https://tadjrib.mjjustice.dz> ، باستخدام الحساب الإلكتروني الخاص به (اسم مستخدم وكلمة مرور) يمرور بمنحان له على مستوى الجهة القضائية بموجب وثيقة تسلم له من طرف أمين الضبط).

يقوم المحامي بإدراج اسم المستخدم وكلمة المرور، والتي يتعين تغييرها عند الدخول الأولي للأرضية.

بعد ذلك، يتلقى المحامي رسالة نصية عبر هاتفه المحمول تتضمن رمز يتم إدراجه بالحانة الميمنة أدناه مع الضغط على زر "إرسال":

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: القوانين:

الدستور

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 2020

الاتفاقيات الدولية

- البرتوكول الاضافي الثاني للاتفاقية الاوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية.
- نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.
- قانون الاونسيتال النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية
- قانون الاونسيتال النموذجي بشأن التجارة الالكترونية.

القوانين

- قانون رقم 03.15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015 يتعلق

بعصرنة العدالة

- قانون 04.15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير سنة 2015 يحدد القواعد

العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين

- قانون رقم 04.05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 06 فبراير سنة 2005 يتضمن

قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين.

- قانون 01.18 المؤرخ في 12 جمادى الاولى عام 1439 الموافق ل 30 يناير سنة 2018 يتم

القانون رقم 04.05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل 6 فبراير سنة 2005

المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين.

▪ قانون رقم 09.08 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية.

▪ قانون رقم 13.22 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1443 الموافق 12 يوليو سنة 2022 يعدل ويتم القانون رقم 09.08 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية...

▪ قانون رقم 14.25 المؤرخ في 09 صفر عام 1447 الموافق 3 غشت سنة 2025 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

▪ القانون رقم 07.18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 المعدل والمتمم بالقانون رقم 11.25 المؤرخ في 24 يوليو 2025 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الاورامر

▪ الامر رقم 04.20 المؤرخ في 11 محرم عام 1442 الموافق 30 غشت سنة 2020 يعدل ويتم الامر رقم 155.66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية

▪ الامر رقم 156.66 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يوليو سنة 1966 الذي يتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

المراسيم

▪ المرسوم الرئاسي رقم 233/99 المؤرخ في 19 اكتوبر المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية للعدالة

▪ المرسوم التنفيذي رقم 69.20 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق ل 21 مارس سنة 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 ومكافحته

▪ المرسوم التنفيذي 410/02 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر 2002 المتضمن تنظيم الادارة المركزية بوزارة العدل

▪ المرسوم التنفيذي 411/02 الصادر بتاريخ 26/11/2002 المتضمن انشاء لجنة تنشيط اصلاح العدالة ومتابعته

▪ المرسوم التنفيذي رقم 333/04 المتضمن انشاء لجان متخصصة تعني بمهمة النهوض بقطاع العدالة وعصرنته .

▪ المذكرة رقم 001/و.ع.ح.ا المؤرخة في 16 مارس الخاصة بالوقاية من انتشار فيروس كورونا والتي تم تمديد العمل بالتدابير المحددة فيها الى غاية 15 ابريل 2020 بموجب المذكرة الوزارية رقم 0004/و.ع.ح.ا المؤرخة في 31 مارس 2020.

الكتب العامة

▪ عبد الهادي محمد فتحي مقدمة المعلومات في علم المعلومات نظرة جديدة الطبعة الاولى الدار المصرية اللبنانية القاهرة مصر 2013

الكتب المتخصصة

▪ خالد احمد حسن لطفي التقاضي كنظام قضائي معلوماتي الطبعة الاولى دار الفكر الجامعي الاسكندرية مصر 2020.

الرسائل والمذكرات

▪ عسكري نبيل، عمارة احمد فاروق، الية التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري (القضاء العادي) مذكرة لنيل اجازة المدرسة العليا للقضاء. 2025/2023

▪ بنوخة حبيب، تحريك الدعوى العمومية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم سنة 2019

- بوشفرة بسرى، حداد مروة النظام القانوني للتقاضي عن بعد مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة محمد

الصادق بن يحي جيجل سنة 2021/2020

- حدوسي سعيدة، بوتانة حسيبة مذكرة لنيل شهادة الماستر استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في

إجراءات التقاضي جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة سنة 2022./2021

- خشاب بدرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر التقاضي الالكتروني جامعة محمد البشير الابراهيمى برج

بوعريخ سنة 2022/2021

- رانية صغير المراقبة الالكترونية مذكرة لنيل شهادة الماستر جامعة العربي التبسي سنة

2021/2020

- رغودي حسان، بشير مرزوقي التقاضي الالكتروني في المجال الجزائري في القانون الجزائري جامعة

عمار ثليجي الاغواط

- سليمانى رقية، مسعودي خديجة، استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني،

مذكرة لنيل شهادة الماستر، المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار، إيليزي 2024/2023.

- شمومة عبد الله، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد

الحמיד بن باديس، مستغانم، 2024/2023.

- صاهد عبد الحليم، بن دادة فيصل، التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة، مذكرة مكملة

لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريخ، 2023/2022.

- عدنان مولود، صالحى ناصر، قيود تحريك الدعوى العمومية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة

عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014/2013.

- عسكري نبيل، عمارة أحمد فروق، آلية التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري (القضاء

العادي) ، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، 2025/2023.

- غدامسي موسى، شتيوي بلال، بطلان الأعمال الإجرائية في المواد الجزائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة غرداية، 2017/2018.
- مشنف محمد عاطف، النظام القانوني للتقاضي الإلكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2024/2025.
- راجع عفيف ياسين، المراقبة الإلكترونية كبديل للعقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2021.

المجلات العلمية:

- بدغيو أمال، عرشوش سفيان، "التقاضي الإلكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 03، سنة 2021.
- بن دابا عبد الكمال، "دور التقاضي الإلكتروني في جودة الخدمات القضائية"، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2022.
- بن عبود عبد الغاني، بضياف هاجر، "التقاضي الإلكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021.
- بومدين محمد، "متطلبات الأساس القانوني لشرعية التقاضي الإلكتروني وأهميته في الجزائر"، مجلة القانون، المجلد 13، العدد 02.
- بوسام بوبكر، "التقاضي المرئي عن بعد في المادة الجزائية والمحاكمة العادلة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 08، جوان سنة 2023.
- حليفي سمير، "التقاضي الإلكتروني في المجال الجزائي بين ضرورة المواكبة واحترام ضمانات المحاكمة العادلة"، المجلد 19، العدد 02، ديسمبر سنة 2024.
- رواق منال، جبيري ياسين، "التقاضي الإلكتروني وضمانات المحاكمة العادلة"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر سنة 2021.

- سعيدة لعموري، مهني وردة، "مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، سنة 2021.
- سنيي عبد اللطيف، بن أحمد حورية، "التقاضي في المادة الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 10، العدد 02، جوان سنة 2025.
- صورية غريبي، "نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 18، العدد 01، سنة 2023.
- عصماني ليلي، "التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح الخطط التنموية"، مجلة المفكر، العدد 13، سنة 2017.
- لوني نصيرة، "التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، سنة 2021.
- محفوظ عبد القادر، "التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد 03، سنة 2021.
- محمد عادل سعدة، "دور التقاضي الإلكتروني في ضمان أداء الخدمة القضائية (دراسة مقارنة)"، المجلة الدولية للاجتهاد القضائي، العدد 09، مارس سنة 2023.
- مغروز دليلة، "التقاضي الإلكتروني في ضوء الواقع المعاصر بالجزائر"، مجلة المطل القانوني، المجلد 13، العدد 01، سنة 2021.
- مغنية دراري، "التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 02، سنة 2022.
- مهدي أسماء، فاضل إلهام، "تفعيل آلية التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، ديسمبر سنة 2021.

- مهند وليد إسماعيل الحداد، "التقاضي الجزائي الإلكتروني وإمكانية تطبيقه في الأردن (دراسة مقارنة)"، مجلة الحقوق، العدد 03، سنة 2022

الملتقيات والايام الدراسية.

- بو الشعور وفاء، لصلح نوال، "تجربة التقاضي الإلكتروني في الجزائر"، مداخلة في ملتقى وطني بعنوان : عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات.
- عجالي خالد، "النصوص التشريعية التي تحكم العصرنة"، المداخلة الثالثة، يوم دراسي حول العدالة الإلكترونية، مجلس قضاء تيارت
- مجلس قضاء التقرير الختامي وتوصيات اليوم الدراسي الموسوم بقانون الإجراءات الجزائية الجديد رقم 14.25 بين الفعالية الاجرائية وضمانات المحاكمة العادلة، المنعقد بالتنسيق مع منظمة المحامين لناحية وهران ومعهد علم الاجرام. .

مواقع الإنترنت

- البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، تاريخ آخر تفحص : [يُحدّد] ، متاح على الرابط <https://rm.coe.int/16800656ce> :
- موقع النيابة الالكترونية <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.php>
- موقع استخراج صفحة السوابق القضائية <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.php>

فهرس المحتويات:

اهداء	
شكر وعرفان	
قائمة بأهم المختصرات	
المقدمة	1
 الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني	
المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني	9
المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني	10
الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني وخصائصه	10
الفرع الثاني: متطلبات التقاضي الإلكتروني	13
المطلب الثاني شروط وأنواع التقاضي الإلكتروني	17
الفرع الاول : شروط التقاضي الإلكتروني	18
الفرع الثاني : أنواع التقاضي الإلكتروني	22
المبحث الثاني: تقييم التقاضي الإلكتروني	24
المطلب الأول: إيجابيات التقاضي الإلكتروني	24
الفرع الاول : ايجابيات التقاضي الإلكتروني بالنسبة للأفراد	24
الفرع الثاني: ايجابيات التقاضي الإلكتروني بالنسبة لمرفق العدالة	25

المطلب الثاني: سلبيات التقاضي الالكتروني.....	26
الفرع الاول: سلبيات التقاضي الالكتروني بالنسبة للأفراد.....	26
الفرع الثاني: سلبيات التقاضي الالكتروني بالنسبة لمرفق العدالة.....	27
خلاصة الفصل الأول.....	29

الفصل الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في التشريع الجزائري

المبحث الأول: تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة والتحقيق.....	32
المطلب الاول: تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المتابعة.....	33
الفرع الاول : مظاهر التقاضي الالكتروني امامالضبطية القضائية.....	34
الفرع الثاني : مظاهر التقاضي الالكتروني امام النيابة العامة.....	36
المطلب الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة التحقيق القضائي.....	38
الفرع الاول : مظاهر التقاضي الالكتروني أمام جهات التحقيق.....	38
الفرع الثاني: بطلان إجراءات التحقيق.....	41
المبحث الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة.....	42
المطلب الأول:تطبيقات التقاضي الالكتروني خلال مرحلة المحاكمة.....	43
الفرع الاول: المحاكمة الالكترونية.....	43
الفرع الثاني: المراقبة الالكترونية.....	45
المطلب الثاني: اجراءات اللجوء للمحاكمة الالكترونية والاشكالات المرتبطة بها.....	47
الفرع الاول: إجراءات انعقاد المحاكمة الالكترونية.....	47

48	الفرع الثاني : الاشكاليات التي تطرحها المحاكمة الالكترونية.....
51	خلاصة الفصل الثاني
66	الملاحق
76	قائمة المصادر والمراجع:.....